تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء:

وضع اللاجئات الســوريات في الأردن

هيئــة الأمم المتحدة للمرأة

عن الدراسة

أُجريت هذه الدراسة بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية؛ حيث أُجريت الأبحاث في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018.

عن المؤلف

قامت مجموعة إبسوس IPSOS العالمية بكتابة هذا التقرير.

تحرير: راتشيل دور-ويكس (مستشارة، السلام والأمن والعمل الإنساني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية)

تصميم: dammsavage studio

أُعِد هذا التقرير بتمويل سخي من حكومة اليابان. وهو واحد من ثلاثة تقارير تتناول وضع اللاجئات السوريات تحت العناوين التالية: مسارات مختلفة، واقع واحد: فهم تأثير اللجوء على النساء السوريات المقيمات في العراق والأردن ولبنان؛ تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء : وضع اللاجئات السوريات في العراق؛ تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء: وضع اللاجئات السوريات في الأردن.

الاقتباس المقترح:

مجموعة «إبسوس»، (2018)، تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء: وضع اللاجئات السوريات في لبنان؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

ISBN-13: 978-1-63214-149-1

© 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

دراسة بحثية

تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء:

وضع اللاجئات السـوريات في الأردن

هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية
القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني 2018

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

المحتويات

ملخص تنفيذي 3

نظرة عامة على الأزمة السورية في الأردن 6

نظرة عامة على النساء المشارِكات في هذه الدراسة 12

الحقوق والوضع القانوني في الأردن 13

دعم ومساعدة اللاجئين 14

الوصول إلى التعليم 16

الوصول إلى الرعاية الصحيّة 17

التوظيف والأمن الاقتصادي وكفالة سبل العيش 18

الأمن والسلامة 23

العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة 27

الخلاصة 29

المراجع 30

ملخص تنفيذي

دفعت الأزمة السورية مئات الآلاف إلى هجرة ديارهم قسرًا وأدت إلى تشريدهم في مختلف أنحاء المنطقة، حيث لجأ أغلبهم إلى البلدان المجاورة، مثل المملكة الأردنية الهاشمية، التماسًا للحماية. ويواصل الأردن دعمه لواحد من أكبر تجمعات اللاجئين السوريين في العالم، منهم نحو 700 ألف شخص مسجل رسميًّا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعيش ستة وثمانون في المائة (86%) من اللاجئين السوريين تحت خط الفقر الأردني، فيما يعد ثلاثة أرباعهم (75%) معرضين للمعاناة في معسكرات الإيواء بدرجة كبيرة أو شديدة (فيما يُعرَف بضعف المأوى).[1] وفيما يتعلق بالنساء والفتيات اللائي يشكِّلن قرابة نصف اللاجئين السوريين، وهن محور التركيز في هذا التقرير، تتفاقم المخاطر التي يواجهنها في حالات اللجوء بسبب التمييز وعدم المساواة بسبب النوع الاجتماعي.

وتسعى هذه الدراسة، التي أجرتها شركة «إبسوس» بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى فهم الطبيعة المتغيرة لديناميات النوع الاجتماعي وأدوار النساء ومسؤولياتهن في حالات اللجوء وتجاربهن مع المساعدات الإنسانية ووصولهن إليها ومعاناتهن مع العنف. وهي تتألف من 39 مقابلة نوعية متعمقة أُجريت في يناير/كانون الثاني 2018 مع اللاجئات السوريات اللائي يعشن في المجتمعات المضيفة الحضرية والريفية في كلٍّ من عمَّان والمفرق وإربد.

وسواء في سوريا أو أثناء اللجوء في الأردن، فقد حالت الأدوار التقليدية المحافظة المنوطة بالجنسين دون مشاركة العديد من النساء والفتيات بشكل منصف في المجال العام، وهو الأمر الذي يواجه تحديًا مباشرًا بسبب حاجة اللاجئات السوريات في الأردن إلى إعالة أُسرهن. ولا غرابة في أن النساء اللائي شاركن في هذه الدراسة أشرن إلى نقص الموارد المالية بوصفه أحد بواعث القلق لديهن. واستعرضت النساء المشاركات الخيارات المحدودة المتاحة لهن للتعامل مع هذا النقص. وقد شملت هذه الخيارات بالنسبة لبعضهن مغادرة مخيمات إيواء اللاجئين بصورة غير قانونية للبحث عن فرص عمل أفضل، أو للحصول على وظائف لم يكنّ سيحصلن عليها بطريقة أخرى؛ وذلك نظرًا لأن فرص العمل داخل المخيمات محدودة. وبالنسبة لغالبية النساء، كان ذلك يعني تقديم تضحيات: فقد اختارت بعض النساء تناول كميات أقل من الأطعمة المغذية أو ترشيد استهلاكهن الغذائي بدرجة كبيرة من أجل توفير الطعام لأسرهن، بينما فضَّلت أخريات اقتراض المال من المتاجر أو الأهل أو الجيران.

أما النساء اللائي تمكنَّ من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، فقد ذكرن إنها غير كافية وغير منتظمة. وأشارت العديد من النساء إلى أنهن لا يفهمن نظام المعونة تمامًا، بما في ذلك مكان التقدم بطلب للحصول على هذه المساعدات وكيفية الوصول إليها. وأعربت النساء عن عدم ثقتهن بشكل عام في نظام المساعدات الإنسانية، وشعورهن بأنهن سيكّنّ في وضع أفضل إذا تمكَّنّ من العمل وإعالة أسرهن بأنفسهن، بدلاً من الاعتماد على المساعدات. وبالإضافة إلى الشعور العام بالارتباك وانعدام الثقة، فقد أفاد عدد قليل من النساء—حسبما ورد إلى علمهن—بوقوع حالات ابتزاز من جانب بعض مقدمي الخدمات الذين عرضوا على بعض ربات الأسر ممارسة الجنس معهم مقابل الحصول على مساعدات إضافية.

وتمشيًا مع البحوث السابقة التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن سبل العيش في الأردن،[2] أعربت العديد من النساء عن رغبتهن في المساهمة في دخل الأسرة، إلا أنهن أشرن إلى وجود صعوبات في العثور على عمل. وتراوحت المشكلات بين عدم القدرة على الحصول على تصريح عمل وعدم وجود وظائف مناسبة للمرأة. وقد أدى ذلك إلى قبول النساء لوظائف غير رسمية مثل الحياكة، وتنظيف المنازل، والدروس الخصوصية، والطبخ للجيران والأهل. وكان العمل في المنازل بشكل غير رسمي أمرًا مقبولاً بالنسبة للكثيرات باعتباره الخيار الوحيد المتاح لهن، ولكنه لم يكن الأسلوب المفضل لديهن للمشاركة في سوق العمل. وعلى الرغم

1 UNHCR Jordan, "Vulnerability Assessment Framework .Baseline Survey," 40

2 UN Women, (2017), Jordanian and Syrian Refugee Women's Labour Force Participation and Attitudes Towards Employment (Report). http://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/3/ ordan an-and-syrian-refugee-womens-labour-force-participation-and-atti¬tudes-towards-employment

من أن بعض النساء اعتبرن هذا العمل مخزٍ أو مهين، فقد أبلغن عن شعورهن بالامتنان لقدرتهن على مساعدة أسرهن على البقاء.

ولا غرابة في هذا الأمر بالنظر إلى الأهمية التي توليها النساء في هذه الدراسة لكفالة ورعاية أطفالهن. فبالنسبة لبعضهن، كان نقص الموارد المالية يعني سحب الأطفال من المدرسة لتوفير المال ولكي يتمكن الأطفال من المساهمة في دخل الأسرة أيضًا. وفي كثير من الأحيان، تحدثت النساء عن رداءة نوعية التعليم المتاح للاجئين السوريين، حيث ذكرن إن أطفالهن كثيراً ما يتعرضون للتنمر والمضايقات من جانب المعلمين والطلاب، وأن الانتقال من وإلى المدرسة يعد أمرًا مكلفًا أو محفوفًا بالمخاطر، خاصة بالنسبة للفتيات الصغيرات اللائي يذهبن إلى المدرسة بمفردهن.

وتمت الإشارة إلى الذهاب من وإلى المدرسة باعتباره واحدًا من عدة مواضع تتعرض فيه اللاجئات السوريات لخطر العنف. وكانت النساء اللائي شاركن في هذه الدراسة دائمات التحدُّث عن العنف ضد النساء والفتيات بوصفه عاملاً مساهمًا ونتيجة لعدم استقرار سبل العيش الذي يعاني منه اللاجئون السوريون في الأردن. وقد أفادت الكثيرات بوقوع العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص أثناء اللجوء في الأردن. وبالنسبة للنساء اللواتي تحدثن عن العنف ضد المرأة في المجال الخاص، أو داخل الأسرة المعيشية، قال عدد كبير منهن إنه على الرغم من أن النساء كُن يتعرضن للعنف بالفعل قبل اندلاع الأزمة السورية، إلا أنه تفاقم منذ ذلك الحين، سواء بسبب الضغوط المالية الإضافية أو التوترات الأسرية، أو لأسباب أخرى. وبالنسبة للعديد من النساء اللائي تطرقن لمسألة العنف ضد المرأة في المجال العام، فقد باتت المضايقات اللفظية وغيرها ظاهرة شائعة لدرجة أن النساء لم يعدن يعتبرنها أفعالاً مشينة أو أحد أشكال العنف على الإطلاق.

وقد تناولت النساء مسألة التوترات المجتمعية؛ ففي حين تغلب البعض منهن على التوترات المتزايدة بتجنب المجال العام برمته، تحدثت أُخريات عن تجاربهن وتجارب صديقاتهن وجاراتهن اللائي تعرَّضت الكثيرات منهن لحوادث وصفنها بأنها 'عنف ضد المرأة'. وبصفة عامة، اختارت النساء عدم الإبلاغ عن حوادث العنف خوفًا من العواقب أو لحماية أسرهن من الانتقام أو حتى الترحيل.

وتبرز المعلومات التي تم جمعها من هذه الدراسة، والمدعومة بمراجعة شاملة للأدبيات، المخاطر والتحديات التي تواجهها اللاجئات السوريات أثناء لجوئهن في الأردن. وفي ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة، يقدم التقرير التوصيات التالية:

1. العمل على **إعطاء الأولوية لوصول المرأة إلى الخدمات وتمكين المرأة في النهج المتَّبع في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برامج المساعدة الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود**؛ وذلك من خلال ضمان معالجة البرامج لقضايا وصول المرأة (المساواة في الوصول إلى الخدمات)، مع التصدي للتمييز وأوجه عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، ودعم القيادة النسائية مع تقديم الخدمات، وبذل الجهود من أجل بناء حوار هادف حول أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ومنع العنف والدعوة إلى تشجيع إجراء إصلاحات قانونية تقوم على المساواة بين الجنسين؛

2. زيادة **وصول اللاجئات السوريات إلى خدمات التوظيف والموارد المالية، واستهداف النساء اللاجئات—لا سيّما النساء المعيلات—في برامج توفير سبل العيش**. ويعد ضمان حصول النساء والفتيات على 30% على الأقل من فرص كسب الرزق العتبة الدنيا لإظهار الالتزام والدعم لتمكين المرأة وتعافيها؛

وتجنبًا للمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على أهلية المرأة للعمل في القطاع الرسمي، يوصى بأن تقوم الحكومة الأردنية بتعديل المهن المغلقة لغير الأردنيين، مما يسمح للنساء بالتقدم للحصول على تصريح عمل في القطاع الذي يناسب تفضيلات النساء، بما في ذلك فرص العمل بدوام جزئي. ويعد توفير مرافق لرعاية الأطفال ونقل آمن وبأسعار معقولة إلى مكان العمل من العناصر الأساسية اللازمة لتعزيز استدامة فرص سبل العيش التي يوفرها القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

3. مواصلة **دعم وتوفير فضاءات تفاعلية آمنة للاجئات السوريات من أجل الاجتماع والتواصل وخلق الصداقات**، ليس بوصفها استراتيجية للتمكين فحسب، ولكن أيضًا للتوعية والتشجيع على الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستفادة من خدمات التصدي للعنف المبني على النوع

الاجتماعي. وفي نطاق هذه الفضاءات، يتعين التركيز على الفتيات المراهقات وتوفير بدائل لزواج القاصرات وزيادة توافر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والارتقاء بجودتها وتوفير مرافق رعاية الأطفال لضمان مشاركة المرأة؛

4. إذكاء الوعي بأهمية عملية التسجيل وتسوية الأوضاع وبعواقب الزواج غير الرسمي في الأردن والتأكيد على ربطه بشهادات الميلاد. ويؤثر عدم امتلاك وثائق بشكل خاص على النساء المعيلات (المنفصلات، الأرامل، المطلقات) وأطفالهن، إذ يتعين عليهن إثبات وضعهن من أجل الحصول على الخدمات والفوائد؛

5. مواصلة العمل على تبادل **المعلومات وإذكاء الوعي بشأن الخدمات المتاحة**، واتباع نُهُج تعتمد على التكنولوجيا إلى جانب نُهُج تقوم على الاتصال المباشر؛

6. تعزيز **المساءلة عن العنف ضد المرأة**، ودعم جهاز القضاء ووزارة الداخلية للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة داخل مجتمع اللاجئين وملاحقة مرتكبيه؛ وضمان الوصول إلى العدالة من خلال توفير خدمات الدعم القانوني، والتعريف بآلية الإحالة المعمول بها في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛

7. الإقرار بوجود ارتباط إيجابي بين قوة الحركات والمنظمات النسائية وإقامة مجتمعات تسودها المساواة بين الجنسين، **والاستثمار في المنظمات (السورية والأردنية) التي تقودها النساء** كمحرك رئيس لتحقيق المساواة الاجتماعية على المديين القريب والبعيد.

نظرة عامة على الأزمة السورية في الأردن

وفقًا لآخر التعدادات، تستضيف المملكة الأردنية الهاشمية 1,4 مليون سوري، بما في ذلك اللاجئين أولئك الذين وصلوا قبل اندلاع الأزمة السورية. وتشير آخر تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن عدد اللاجئين المسجلين بلغ نحو نصف هذا العدد الإجمالي: 659,063،[3] مع وجود عدد غير معروف من اللاجئين السوريين الذين يعيشون حالياً في الأردن دون تسجيل رسمي. وتمثل الإناث 50% من مجموع اللاجئين المسجَّلين، فيما تمثل الإناث دون سن الثامنة عشر 25% من المسجَّلين.[4]

ورغم أن الحكومة الأردنية لم تصدّق على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ففي عام 1998 تم توقيع مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتكون بمثابة إطار قانوني للتعامل مع مسألة اللاجئين. ويُطلب من جميع اللاجئين السوريين الذين يدخلون الأردن التسجيل في أحد مخيمات اللاجئين. وحتى عام 2015، كان يمكن للاجئين السوريين مغادرة المخيمات والانتقال إلى المجتمعات المضيفة عن طريق نظام الكفالة.[5] بيد أنه تم إيقاف العمل بنظام الكفالة في عام 2015 بشكل غير رسمي. واليوم، يعيش زهاء 140,000 لاجئ في المخيمات، مثل مخيمي الزعتري (80,000)[6] والأزرق (50,000، مع وجود خطط للتوسع بضم 100,000 لاجئ [7]). ويعيش أغلب اللاجئين (78,5% [8]) خارج المخيمات. من بين نحو 500,000 لاجئ يعيشون في مجتمعات مضيفة في الأردن، يقيم معظمهم في عمَّان، تليها إربد والمفرق والزرقاء،[9] وجميع المناطق تعتبر قريبة نسبيًّا من الجمهورية العربية السورية. وتشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين السوريين الذين غادروا المخيمات من دون كفيل يصل إلى 175,000 لاجئ. [10]

ومع استمرار الصراع في سوريا، تتزايد الضغوط التي يفرضها اللجوء على الحكومة الأردنية والمجتمعات المضيفة الأردنية وعلى اللاجئين أنفسهم. وتتيح الحكومة الأردنية للاجئين السوريين الوصول مجانًا إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.[11] ونتيجة لهذه الأزمة، ارتفع معدل

3 تتوفر بيانات التعداد الأردني على الرابط http://www.dos.gov.jo/ dos_home_e/main/population/census2015/index.htm.

4 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة المشتركة بين الوكالات: الأردن، أبريل/ نيسان 2018 http://data2.unhcr.org/en/situations/ orda/ location/36.

5 وقد ألزم ذلك اللاجئين باستيفاء عدد من المتطلبات مثل إيجاد كفيل أردني خارج المخيمات يتجاوز سنه 35 عامًا على أن يكون من الأقارب المباشرين. العيادة الدولية لحقوق الإنسان (IHRC) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، 'تأمين الوضع: اللاجئون السوريون وتوثيق الوضع القانوني والهوية والعلاقات الأسرية في الأردن'، نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 https://reliefweb.int/report/ ordan/secur- ing-status-syrian-refugees-and-documentation-legal-sta- tus-identity-and-family, 11.

6 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين: الأردن

7 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'صحيفة وقائع مخيم الأزرق'، أبريل/نيسان 2017، http://data.unhcr.org/syrian- refugees/settlement.php?id=251&country=107.

8 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'تقرير إحصائي خارجي عن السوريين المسجلين لدى المفوضية اعتبارًا من 15 سبتمبر/أيلول 2017'.

9 TAK Al-Qdah and M Lacroix, "Syrian Refugees In Jordan: Social Workers Use a Participatory Rapid Appraisal (PRA) Methodology For Needs Assessment, Human Rights and International Social Work, 2016; 60(3): 620. Community Development",

10 العيادة الدولية لحقوق الإنسان (IHRC) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، 'تأمين الوضع: اللاجئون السوريون وتوثيق الوضع القانوني والهوية والعلاقات الأسرية في الأردن'، نوفمبر/تشرين الثاني 2016، 8

11 ظلت الرعاية الصحية في المرافق العامة تُقدَّم للاجئين السوريين مجانًا من بداية الأزمة حتى عام 2014، عندما تم تطبيق نظام لتقاسم التكاليف، حيث دفع السوريون رسومًا مساوية لرسوم الأردنيين غير المؤمَّن عليهم. واعتبارًا من فبراير/شباط 2018، توقفت جميع خدمات الرعاية الصحية المدعومة للاجئين السوريين، مما أدى إلى حدوث تأخير في الحصول على العلاج. ويثير هذا الأمر القلق بشكل خاص نظرًا لأن 41% من السوريين ينتمون لأسر تعاني من ضعف صحي شديد. S Doocy et al., "Health Service Access and Utilization among Syrian Refugees in Jordan," International Journal for Equity in Health, July 14, 2016: 108, doi:10.1186/s12939- 016-0399-4; A Su, "Syrian refugee baby gets life-saving surgery, others wait," Washington Post, March 14, 2018, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/ ordan-refugee-baby-gets-life-saving-surgery-others-wait/2018/03/14/53311092-274f-11e8-a227-fd-2b009466bc_ story.html?utm_term=.08feec80bac5; UNICEF in Jordan, "Vulnerability Assessment Framework .Baseline Survey," 90

التضخم الأساسي من 3,4% في عام 2013 إلى 4,6% في عام 2014، مدفوعًا في المقام الأول بارتفاع الإيجارات.[12] كما ارتفع حجم الدين العام بنسبة 53% حيث تبلغ نسبته حاليًا 80% من الناتج المحلي الإجمالي،[13] وتفتقر البلديات إلى القدرات الكافية لتقديم الخدمات والاستمرار فيها. وقد أدت الزيادة السكانية إلى زيادة الحاجة إلى إنشاء طرق جديدة وتوسيع البنية التحتية للكهرباء،[14] وتفاقُم مشكلة نقص المياه، وزيادة الضغط على نظم جمع النفايات، كما صارت مرافق الصحة والتعليم مثقلة بشكل متزايد.[15,16]

وأدى التدفق الكبير للاجئين من الأطفال في سن الدراسة إلى زيادة الضغط على المرافق التعليمية في الأردن والتي كانت تعاني بالفعل من نقص الموارد المالية واكتظاظ الفصول الدراسية. ولتخفيف الضغوط التي فُرضت على النظام المدرسي، صارت المدارس الأردنية تعمل بنظام الفترتين: فترة صباحية تكون عادةً مخصصة للطلاب الأردنيين، وفترة مسائية لاستيعاب الطلبة السوريين اللاجئين. ورغم أن نظام الفترتين يقلل من تكلفة توفير التعليم للجميع، إلا أنه ينطوي على تقليل عدد ساعات التعليم الجيد للطلاب الأردنيين والسوريين.[17]

وقد أدت الزيادة السكانية—والتي تقدر بنحو 8%[18]— التي شهدها الأردن نتيجة للأزمة إلى تزايد معدلات البطالة والعمالة الناقصة؛ إذ وجد المواطنون الأردنيون أنفسهم في منافسة مباشرة مع اللاجئين السوريين للحصول على وظائف.[19] وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن حجم البطالة في الأردن قد ارتفع خلال الفترة ما بين عامي 2011 و2014 من 14,5% إلى 22,1%،[20] ويعزى ذلك في جانب منه على الأقل إلى قبول العمال السوريين بأجور زهيدة وظروف عمل أكثر قسوة.

وتتسم حياة غالبية اللاجئين السوريين بالضعف المتزايد فيما يتعلق بالأمن المالي والأمن الغذائي والوضع القانوني؛ حيث يعيش معظم اللاجئين السوريين (86%) في الأردن تحت خط الفقر البالغ 68 دينار أردني للشخص في الشهر (حوالي 2,25 دولار أمريكي في اليوم)، ويعيش 10% منهم في فقر مدقع، بأقل من 28 دينار أردني للشخص الواحد شهر (حوالي 1,32 دولار أمريكي في اليوم).[21] ومن الأرجح أن الأسر المستضعفة تعيش في المراكز الحضرية، وإن كانت هناك تركيزات عالية للأوضاع الهشة في المناطق الريفية.[22] ويلجأ أربعة أخماس (80%) الأفراد إلى استراتيجيات التكيُّف في حالات الطوارئ، ويعاني أغلبهم (92%) من الضعف بدرجة عالية أو شديدة من حيث الاحتياجات الأساسية.[23] وبالنسبة للاجئين والمجتمعات المضيفة، فإن الأسر التي ترأسها إناث (40% من مجموع الأسر السورية اللاجئة في الأردن)[24] تعتبر من أكثر الفئات عرضة لانعدام الأمن الغذائي وللاعتماد على برامج المساعدة.[25]

12 International Monetary Fund, "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa," September 2016, https://www.imf.org/ .ex¬ternal/pubs/ft/sdn/2016/sdn1608.pdf, 9

13 المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. 'خطة الأردن للاستجابة للأزمة السورية 2019-2017، (الخطة الكاملة)'. http://www.jrpsc.org/, 14 2016.

14 D Carrion, "Syrian Refugees in Jordan: Confronting Difficult Truths," Middle East and North Africa Programme. .Chatham House, 2015

15 Z Zaatari, "Unpacking Gender: The Humanitarian Response to the Syrian Refugee Crisis in Jordan." New York: Women's Refugee Commission, March 2014. http://reliefweb.int/ sites/reliefweb.int/files/resources/UnpackingGender- .WRC.pdf

16 REACH, "Thematic Assessment Report: Access to Water and Tensions in Jordanian Communities Hosting Syrian Refugees," 2014, https://reliefweb.int/report/ ordan/ access-water-and-tensions-jordanian-communities-host- .ing-syrian-refugees-thematic

17 Bill Van Esveld, "'We're Afraid for Their Future': Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Jordan," Human Rights Watch, 2016, https://www.hrw.org/sites/default/ files/report_pdf/jordan0816web_0.pdf, 6-7, 20

18 Carrion, 2.

19 Carrion, 2.

20 SE Stave and S Hillesund, "Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market," International Labor Organization, 2015, http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/ public/---arabstates/---robeirut/documents/publication/. wcms_364162.pdf.

21 UNHCR Jordan, Jordan Refugee Response, "Vulnerability Assessment Framework: Baseline Survey," 14.

22 UNHCR Jordan, "Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey," 15.

23 UNHCR Jordan, "Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey," 80, 30.

24 Care International, "Six Years Into Exile: The challenges and coping strategies of non-camp Syrian refugees in Jordan and their host communities," 2016, https:// reliefweb.int/ sites/reliefweb.int/files/ resources/2016Assessmentofthe-SituationofUrbanSyrian-Refugees%26VulnerableJordanian s-FullReport.pdf, 36.

25 World Food Programme (WFP), "Comprehensive Food Security Monitoring Exercise (CFSME): Registered Syrian Refugees in Jordan," 2016, http://documents.wfp.org/ stel-lent/groups/public/documents/ena/wfp291175. pdf?_ga= 2.149505398.1341597863.1504976096-1750603342.1502915762; World Food Programme, "Assistance to Vulnerable Syrian Refugees and Host Communities in Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon and Turkey," 2016,http://www1.wfp.org/

ويعد تأمين مأوى ملائم أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات، حيث يعاني 75% من اللاجئين السوريين من صعوبات كبيرة أو بالغة في إيجاد المأوى.[26] وغالباً ما يقترض اللاجئون السوريون لتغطية الإيجارات الباهظة، وحتى للعيش في دون المستوى المطلوب أو مساكن محفوفة بالمخاطر، التي تكون مكتظة في بعض الأحيان مواتية لانتشار الأمراض المعدية.[27] وفي المدن، يتنافس اللاجئون والمواطنون الأردنيون على إيجاد السكن الملائم وبأسعار معقولة. وفي الفترة ما بين عامي 2012 و2014، ارتفع معدل الإيجارات في المفرق بنسبة 68% وفي عمان بنسبة 6%.[28]

وتواجه الأسر السورية العديد من العقبات الأخرى التي تحول دون إلحاق أبنائهم بالمدارس واستمرارهم فيها، مثل بُعد المسافة والنقل إلى المدرسة، وتوافر الأماكن في المدرسة، والأطفال الذين لم يتموا تحصيلهم الدراسي بسبب الأزمة السورية، وغير ذلك. ورغم هذه الظروف يذهب 79% من الأطفال السوريين في سن المدرسة إلى المدرسة. غير أن 97% من الأطفال السوريين في سن المدرسة معرضون بدرجة كبيرة لعدم الالتحاق بالمدارس، ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى الموارد المالية،[29] كما أن هناك نحو 100 ألف طفل يفتقرون إلى فرصة الالتحاق بالتعليم الرسمي من الأساس.[30] وفي حين كانت جودة التعليم أحد العوالم الرئيسية التي أدت إلى عدم انتظام الأولاد المسجلين في المدرسة، فإن غالبية الفتيات المسجلات (38%) ذكرن إن وسائل المواصلات إلى المدرسة هي العائق الأساسي أمام انتظامهن في المدرسة. [31]

أجبر انخفاض دخل الأسرة وارتفاع تكاليف الغذاء والمأوى 60% من الأسر الأردنية على الاعتماد على الدخل المتأتّي من الأطفال—على الأقل بشكل جزئي—مما يساهم في انخفاض معدل التحاق الأولاد بالمدارس، رغم أن بعض الأسر ترسل الفتيات أيضًا للعمل. وذكر 16% من الأسر إن خطوبة الأطفال أو زواجهم هو سبب عدم التحاقهم بالمدرسة، لا سيّما الأسر التي يوجد لديها فتيات مراهقات.

يعد عدم وجود وثائق مصدر قلق كبير للاجئين السوريين، حيث لم يعد في حوزة الكثيرين منهم أية وثائق تثبت هويتهم السورية ولا أية وثائق مدنية (مثل شهادات الزواج وشهادات الميلاد والسجلات العائلية [32]). ويعزى هذا الشعور بالقلق إلى عدم قدرتهم على تسجيل الأطفال والوصول إلى الخدمات. كما تشير الأبحاث إلى وجود صلة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والافتقار إلى الوثائق في الأردن،[33] مستشهدةً بنماذج للأزواج الذين يحتفظون بوثائق زوجاتهم، والنساء اللائي تزوجن قبل بلوغهن سن الزواج القانوني (18) ولا يمكنهن الحصول على وثائق قانونية لأنفسهن أو لأبنائهن.

وعلى الرغم من أن إجراءات الحصول على المستندات التي تثبت وضع اللاجئ والحفاظ عليها قد تغيرت بمرور الوقت،[34] فقد ظل تسجيل جميع اللاجئين السوريين في الأردن لدى وزارة الداخلية الأردنية وحمل بطاقة خدمات سارية المفعول

operations/200987-assistance-vulnerable-syrian-refugees-and-host-communities-egypt-iraq-jordan.

26 UNHCR Jordan, "Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey," 40.

27 Mercy Corps, "Quick Facts."

28 International Monetary Fund, "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa," September 2016, https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1608.pdf, 9.

29 UNHCR Jordan, "Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey," 32.

30 Van Esveld; K Van Rossum, R Altaher, and L Adawiya, "Running on Empty II: A Longitudinal Welfare Study of Syrian Refugee Children Residing in Jordan's Host Communities," UNICEF Jordan, Amman, Jordan, 2017, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/RUnningOnEmptyII_UNICEFJordanSep2017.pdf, 21.

31 Van Esveld 4, 69, 81; WFP, "CFSME," 57; K Van Rossum, 21.

32 دفاتر العائلة الصادرة عن الحكومة السورية، هي سجل لجميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الحالة الاجتماعية والهوية الأبوية. يستخدم هذا غالبًا بدلاً من الهوية الوطنية السورية. المصدر: مجلس اللاجئين النرويجي.

Norwegian Refugee Council, "Syrian refugees right to legal identity: implications for return," Briefing note, January ,2017
https://www.nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/icla/final-syrian-refu¬gees-civil-documentation-briefing-note-21-12-2016.pdf.

33 International Catholic Migration Commission, "UNDOCUMENTED, UNSEEN, AND AT RISK:The Situation Of Syrian Refugees; Lacking Civil and Legal Documentation in Jordan," September 2017, https://www.icmc.net/sites/default/files/documents/resources/jordan-syrian-refu¬gees-legal-documentation-final.pdf.

34 يتطلب الحصول على بطاقة خدمات وزارة الداخلية حاليًا بطاقة طالب (ASC) ، وشهادة صحية، وإثبات الهوية، وإثبات العنوان لجميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 12 عامًا. وبالنسبة للاجئين السوريين، مطلوب أيضًا وثائق تحقيق الهوية القائمة مثل شهادة الميلاد السورية أو جواز السفر السوري.

International Human Rights Clinic (IHRC) and Norwegian Refugee Council (NRC), "Registering Rights: Syrian refugees and the documentation of births, marriages, and deaths in Jordan," October 2015, http://hrp.law.harvard.edu/ wp-content/uploads/2015/11/Registering-rights-report- NRC-IHRC-October20151.pdf, 10.

من وزارة الداخلية[35] شرطًا قائمًا منذ بداية الأزمة السورية. وتتيح بطاقة خدمات وزارة الداخلية للاجئين الوصول إلى الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.[36] ويقدر أنه اعتبارًا من ديسمبر/كانون الأول 2017، قام أكثر من نصف اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات (نحو 403,332) بتحديث بطاقات وزارة الداخلية، ليصبح عدد اللاجئين غير المسجلين حاليًا 110,331 لاجئ.[37] ويستطيع اللاجئون السوريون الذين يحملون بطاقات سارية ومحدَّثة التنقُّل بحرية في جميع أنحاء الأردن، والحصول على رخصة قيادة والتقدم بطلب للحصول على تصاريح للعمل.[38] ويمثل استخراج تصاريح العمل بصفة خاصة مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للاجئين السوريين المقيمين في الأردن، إذ تسمح لهم بالعمل بشكل قانوني لإعالة أنفسهم وتلبية الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم.

وفي فبراير/شباط 2016 في مؤتمر لندن لدعم سوريا، تعهد الأردن بتوفير 200,000 تصريح عمل للاجئين السوريين بحلول نهاية عام 2019 (الميثاق الأردني).[39] وفي عام 2017، ونتيجة للإصلاحات السياسية، أصدرت الحكومة 46,717 تصريح عمل، منها 5% للنساء. وبذلك يرتفع إجمالي عدد تصاريح العمل الصادرة اعتبارًا من أبريل/نيسان 2018 إلى 99,433 تصريح، منها 45,850 تصريح سارٍ حاليًا (أبريل/نيسان 2018).[40]

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، فلا يزال هناك العديد من اللوائح المعمول بها والتي تقيد استيعاب تصاريح العمل على نطاق واسع، مثل القيود المفروضة على مجالات العمل. وتشمل المهن المغلقة أمام العمال غير الأردنيين: الإدارة والمحاسبة، والمبيعات، والكهرباء، والهندسة، والتعليم، والمهن الطبية.[41] وبالنسبة للقطاعات التي يُسمح للسوريين بالعمل فيها، تقضي سياسة الحكومة بأن يوظف أرباب العمل نسبة معينة من العمال الأردنيين كجزء من إجمالي قوة العمل لديهم،[42] مع فرض عقوبات كبيرة أو التأخير في منح تصاريح عمل للعمال السوريين في حالة عدم امتثال الشركات لهذه السياسة.[43]

وفي حين أظهرت الحكومة الأردنية التزامها بعمل المرأة، فإن العديد من المجالات التي يستطيع اللاجئون السوريون العمل فيها يعتبر اشتغال المرأة بها أمرًا غير مقبول اجتماعيًا، مما يحد من وصوله النساء إلى العمل القانوني المدفوع الأجر. ونتيجة لذلك، تفضل العديد من النساء (والرجال السوريين) تجربة حظهن في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يمكنهن العمل في مجالات خبرتهن، بدلاً من خوض إجراءات استخراج تصريح عمل رسمي للحصول على وظيفة يفتقرن فيها إلى المعرفة أو الخبرة أو الاهتمام؛[44] وذلك على الرغم من أن النساء السوريات قد أبدين اهتمامهن بالعمل في الاقتصاد المدفوع الأجر خارج المنزل. وذكرت دراسة سابقة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنه بينما أبدت 57% من النساء السوريات والأردنيات اللائي لا يعملن في الوقت الراهن رغبتهن في العمل إذا ما أتيحت لهن الفرصة، فقد أفادت 6% فقط من النساء السوريات المشاركات في الدراسة بعملهن في الوقت الحالي.[45]

وبدلاً من الوصول إلى العمل، تعتمد غالبية اللاجئين

35 UNHCR, Jordan Refugee Response: Vulnerability Assessment Framework, 22.

36 I Saliba, "Refugee Law and Policy: Jordan," Library of Congress, https://www.loc.gov/law/help/refugee-law/jordan.php.

37 منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن، 'من الوعد إلى الممارسة: متابعة الالتزامات بدعم مستقبل سوريا والمنطقة'، مارس/آذار 2018، http://testsite.jordaningoforum.org/wp-content/uploads/Promise-to-Practice_Online.pdf, 11.

38 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'أسئلة شائعة: التسجيل والتوثيق (بطاقات وزارة الداخلية) للاجئين السوريين في المجتمعات المحلية المضيفة'، مارس/آذار 2016.

39 الحكومة الأردنية، 'الميثاق الأردني: منهج كلي جديد بين المملكة الأردنية الهاشمية والمجتمع الدولي للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين' ReliefWeb, February 8, 2016, https:// reliefweb.int/report/Jordan/Jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and.

40 Government of Jordan, EU, and UN, "Supporting the future of Syria and the Region: Jordan partnership paper (confer¬ence document)," Brussels II Conference, 24-25 April 2018, http://www.consilium.europa.eu/media/34144/jordan-partnership-paper.pdf.

41 يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للمهن التي يتعذر على السوريين الوصول إليها في الأردن على الرابط http://data.unhcr.org/syrianrefu-gees/download.php?id=12986.

42 International Labor Organization, United Nations Development Programme, and the World Food Programme, "Jobs Make the Difference: Expanding Economic Opportunities for Syrian Refugees and Host Communities," ReliefWeb, April 5, 2017, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/jobs-make-difference-expanding-economic-opportunities-syrian-refugees.

43 Creative Associates International, "Employer Perspective on the Jordanian Labor Force," March 3, 2014, http://www.amcham.jo/Portal1/Upload/Block/Image/Creative%20 Associates%20International%20Report.pdf.

44 Howden, Patchett, Alfred, "The Compact Experiment".

45 UN Women and REACH, "Women Working: Jordanian and Syrian Refugee Women's Labour Force Participation and Attitudes Toward Employment," 2017, http://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20jordan/attach¬ments/publications/jordanian%20and%20syrian%20 refugee.pdf?la=en&vs=1300, 28, 35.

السوريين في الأردن على الخدمات المتاحة لهم، سواء من الحكومة الأردنية أو من نظام المساعدات الإنسانية. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأنه قد زود ما يقرب من 500,000 لاجئ سوري في الأردن بمساعدات غذائية،[46] وأن المفوضية قدمت مساعدات نقدية متعددة الأغراض لأكثر من 160,000 فرد في عام 2017.[47] وبالإضافة إلى المساعدات الغذائية والنقدية التي تستهدف اللاجئين السوريين، فغالبًا ما يحصل اللاجئون السوريون في الأردن على خدمات الرعاية الصحية والنقل والخدمات البلدية التي تقدمها الحكومة الأردنية. وقد جدت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2016 حول اللاجئين السوريين في محافظتي إربد والزرقاء أن النساء يعبرن باستمرار عن معاناتهن من أجل الوصول إلى الخدمات أكثر من الرجال، وأن الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات تمثلت بشكل عام في الوصول المادي أو قابلية الوصول إلى الخدمات وكذلك بُعد المسافات أو وسائل النقل، لا سيّما بالنسبة النساء.[48]

وتؤثر التفاوتات الهيكلية بين الجنسين بشكل سلبي على المرأة الأردنية والمرأة السورية على حدٍّ سواء. فبالنسبة إلى اللاجئات السوريات، يُعزى هذا التمييز المترسخ إلى وضع اللجوء وأوجه الضعف التي ينطوي عليها. وعلى سبيل المثال، في دراسة حديثة أجرتها اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قالت 51% من النساء السوريات اللائي تمت مقابلتهن في الأردن إنهن مُنعن من مغادرة المنزل دون مُرافق.[49] ويرجع ذلك إلى سببين أولهما هو معايير النوع الاجتماعي في سوريا والأردن التي تميل إلى تقويض وصول النساء إلى الأماكن العامة، وثانيهما هو حرص أفراد الأسرة على حمايتهن في ضوء المخاوف التي عبروا عنها بشأن حدوث توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي بحث سابق أُجري في الأردن، أشارت بعض النساء إلى أن قلقهن على سلامتهن يفوق قلقهن عندما كُن في سوريا أثناء النزاع، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدم إلمامهن ببيئتهن وعدم وجود أية شبكات تضم الأصدقاء والأهل في مكان قريب منهن.[50]

وتُظهر الدراسات التي أُجريت على الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم أن النساء بشكل خاص معرضات للمشاكل المتعلقة بسلامتهن.[51] وفي سياق الأردن، تشمل هذه الدراسات تقارير عن زواج الأطفال/الزواج القسري،[52] وعنف الشريك الحميم، والجنس القسري. وتشير بيانات اليونيسف إلى أن 6% من الفتيات السوريات اللاجئات في الأردن قد تركن التعليم الرسمي لأنهن إما كن متزوجات بالفعل أو سيتزوجن قريبًا.[53، 54]وفي دراسة أخرى، رأت ثلث المجيبات إن متوسط سن الزواج قد انخفض منذ مجيئهن إلى الأردن، وقد زادت احتمالات أن يقُلنّ إن سن زواج الإناث قد انخفض مقارنة بالذكور بمقدار ثلاث مرات.[55] وبالنسبة لهؤلاء المجيبات، كان اللجوء هو السبب الأكثر شيوعًا لهذا الانخفاض.

وفي عام 2015، أفادت مجموعة العمل الفرعية المنبثقة عن فرقة العمل المعنية بنظام إدارة معلومات العنف القائم على نوع الجنس في الأردن، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بأن 36% من حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي المبلّغ عنها تتعلق بزواج الأطفال—وهو نوع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي أبلغت عنه معظم النساء والفتيات— فضلاً عن 28% من النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن للإيذاء العاطفي والنفسي، و27% للإيذاء البدني.[56] وعلاوة على ذلك، في عام 2017، وُثّقت معلومات تفيد بأن ثلث اللاجئات في الأردن قد تعرضن للعنف البدني في حياتهن، وأن 52% منهن قد عانين من الإيذاء العاطفي، حيث كان الأزواج هم أكثر الجناة شيوعًا.[57]

46 WFP, "WFP Jordan Country Brief," January 2018, https://docs.wfp.org/api/documents/788b342281fc434d8688c9148d4659e4/download/?_ga=2.234167518.1758295949.1522766952- 1952215060.1522766952.

47 3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2017-2018 In Response to the Syria Crisis, 2017 Progress Report, October 2017, https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60340, 35.

48 UN Women and REACH, "Women's Access to Basic Services in Irbid and Zarqa".

49 ODI, UNICEF, and UNHCR, "A Promise of Tomorrow: The effects of UNHCR and UNICEF cash assistance on Syrian ,refugees in Jordan," October 2017 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ODIUNICEFUNHCRCTreportfinalHR71117. pdf, 94.

50 WHS, "Community Consultations".

51 Women's Refugee Commission, "Gender-Based Violence," https://www.womensrefugeecommission.org/gbv.

52 Al-Shdayfat (1), 238-239.

53 UN Women, "Restoring Dignity and Building Resilience: Monitoring Report on UN Women's Programming in Za'atari Refugee Camp, June–October 2015," Amman, Jordan, 2016: 8-9.

54 Van Rossum K, Altaher R, and Adawiya R. "Running On Empty II: A Longitudinal Welfare Study of Syrian Refugee Children Residing in Jordan's Host Communities." UNICEF Jordan. Amman, Jordan, 2017. https://www.unicef.org/jor¬dan/RunninOnEmptyII-UNICEFJordanSept2017.pdf.

55 UN Women. "Gender-based Violence And Child Protection Among Syrian Refugees In Jordan, With A Focus On Early Marriage." New York. 2013.

56 Gender-Based Violence Information Management System, "Gender-Based Violence Information Management System (GBVIMS) Mid- Year Report 2015 SGBV Sub-Working Group Jordan".

57 "Physical Abuse Among Syrian Refugee Women In Jordan," Middle East J Nurs, 2017;11(1):3-7 and N Al-Shdayfat,

وبالنظر إلى هذه العوامل، تكتسي الموارد المتاحة للناجيات والمعرضات للعنف ضد المرأة أهمية قصوى. غير أن المعلومات الموثقة حول خدمات العنف ضد المرأة لدى اللاجئات السوريات في الأردن ضئيلة. وفي عام 2014، أفادت 83% من النساء بعدم درايتهن بوجود خدمات مقدمة في مجال العنف ضد المرأة.[58] كما ارتفعت معدلات رفض الإحالة: أكثر من ثلثي (68%) الناجين الذين يعيشون خارج المخيمات رفضوا الإحالة إلى خدمات الدعم القانوني فيما رفض 81% الإحالة إلى خدمات المساعدة الأمنية والحماية. وفي مخيم الزعتري تنخفض هذه الأرقام بشكل طفيف، حيث رفضت 45% من النساء الإحالة إلى خدمات الدعم القانوني ورفضت 77% منهن الإحالة إلى خدمات الحماية والمساعدة الأمنية.[59]

"Emotional Abuse Among Syrian Refugee Women In Jordan," Global Journal of Health Science, 2017;9(3): 237-247.

58 Zaatari, 13.

59 Gender-Based Violence Information Management System" (GBVIMS) Mid-Year Report 2015 SGBV Sub-Working Group Jordan".

نظرة عامة على النساء المشارِكات في هذه الدراسة

على غرار الدراستين اللتين أُجريتا في كل من العراق ولبنان، تناولت الدراسة الأردنية تجارب اللاجئات السوريات؛ إلا أن الأبحاث التي أُجريت في الأردن لم تعتمد على الدراسات الاستقصائية الكمية وإنما على المقابلات النوعية المتعمقة.

تألفت الدراسة من تسعة وثلاثين (39) مقابلة متعمقة أُجريت مع عدد من النساء في ثلاث من أربع مناطق يقيم بها اللاجئون السوريون في الأردن، هي عمان وإربد والمفرق. وقد مثّلت النساء اللائي تمت مقابلتهن مجموعة عريضة من حيث الحالة الزوجية، والمستوى التعليمي، وحجم الأسرة المعيشية، والوضع داخل الأسرة المعيشية، وتجارب العنف في حياتهن في الأردن، سواء العنف المنزلي أو العنف خارج المنزل. وفيما يلي التفاصيل الديموغرافية، ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات في الملحق المنهجي.

من أصل 39 امرأة مشاركة في الدراسة:

- جاءت 26 امرأة من المناطق الحضرية في جميع أنحاء عمان والمفرق وإربد، وجاءت 13 من المناطق الريفية المحيطة بهذه المدن.
- 25 منهن كُنّ متزوجات، و6 مطلقات أو منفصلات، و5 أرامل، و3 عازبات.
- قالت 9 نساء إنهن يعشن في منزل تعيله امرأة، وكان أغلبهن (8 نساء) هن المعيلات، وفي حالة واحدة كانت المعيلة هي أم السيدة المشاركة في الدراية. وذكرت النساء الثلاثون الأخريات إن أسرتهن يعيلها رجل، إما الزوج (24)، أو الابن (4)، أو الأخ (1)، أو الأب (1).
- وصفت 31 امرأة أنفسهن بأنهن ربات بيوت، وقالت 5 منهن إنهن يعملن، وقالت اثنتان إنهن عاطلات عن العمل.
- يتراوح حجم الأسرة بين شخصين و11 شخصًا. بالإضافة إلى الأطفال، عادة ما تعيش النساء مع شخص واحد على الأقل، وتقريبا جميعهن (36) يعشن مع طفل واحد على الأقل.
- أبلغت جميع النساء ما عدا 5 منهن بأن أسرهن المعيشية تضم أطفالاً في سن الدراسة. وبصفة عامة، كانت كل امرأة لديها حوالي ثلاثة أطفال في أسرتها المعيشية. غير أن عدد الأطفال وصل لدى بعضهن إلى ستة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تشمل الأطفال الذين يعيشون خارج نطاق الأسرة المعيشية.
- أكملت 6 نساء تعليمهن الجامعي أو غيره من أشكال التعليم العالي، وأكملت 9 منهن دراستهن الثانوية، وأكملت 23 منهن التعليم الابتدائي أو الإعدادي، وأبلغت إحدى النساء أنها أمية/غير متعلمة.
- أفادت 25 مشاركة أن دخل أسرهن يبلغ 250 دينارًا أو أقل شهريًا. وأفادت مشاركتان فقط بأن دخل أسرتيهما هو 500 دينار أو أكثر شهريًا. وتراوحت الدخول التي ذكرتها باقي النساء بين 251 دينار و499 دينار شهرياً. وكان الحد الأدنى لدخل الأسرة الشهري حوالي 40 دينارًا، والحد الأقصى 600 دينار.
- جاءت اثنتان من النساء إلى الأردن في عام 2011، و10 في عام 2012، و21 في عام 2013، واثنتان في عامي 2014 و2015، وواحدة في 2016.

الحقوق والوضع القانوني في الأردن

تركزت النقاشات في هذه الدراسة فيما يتعلق بالحقوق والوضع القانوني على التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث اعتبرته المشاركات مفتاح الحصول على وضع قانوني في الأردن. وكان واضحًا من المحادثات أن هناك قصورًا كبيرًا في فهم الوضع المدني الأوسع للاجئين السوريين في الأردن، مما أدى إلى تخوف بعض النساء من فقدان حقوقهن والترحيل، إما إلى مخيمات اللاجئين أو إلى سوريا.

لم تكن جميع النساء اللائي شاركن في هذه الدراسة يحملن بطاقات هوية سارية صادرة عن المفوضية. وقد أفادت غالبية النساء اللائي لم يتم تسجيلهن في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن دخلهن أقل من 250 دينارًا شهريًا، وأشرن إلى أن التكلفة تشكل عائقًا أمام الحصول على بطاقة هوية المفوضية، وأن عدم التسجيل لدى المفوضية يؤثر على دخل الأسرة حيث يتعين عليهن تقديم دليل على صفة اللاجئ للوصول إلى العديد من المساعدات الإنسانية وتصاريح العمل المدعومة.

وبوجه عام، أرجعت المشاركات اللائي لم يكن لديهن بطاقات هوية المفوضية ذلك إلى مغادرتهن مخيمات اللاجئين بشكل غير قانوني بسبب الظروف السيئة أو لرغبتهن في العيش مع أفراد أسرهن الذين كانوا في مكان آخر. غير أن ذلك يعني في كثير من الأحيان أنهن كُن يعشن في خوف من الإمساك بهن وإجبارهن على العودة إلى مخيم اللاجئين، أو ما هو أسوأ، إلى سوريا. وقد أثر هذا الخوف بدرجة كبيرة على حريتهن في الحركة، حيث قالت الكثيرات إنهن لم يكن يغادرن المنزل إلا للضرورة القصوى.

"إذا اكتشف المسؤولون أمري، فيمكنهم ترحيلي إلى المخيم. لست قلقة أو خائفة منهم، لا أريد سوى حقوقي كلاجئة. ولا يبدو من المنطقي بالنسبة لي أن يتم قطع المساعدات عني لمجرد أنني هربت من وضع جد سيء في المخيمات." (منال، 40 عامًا، أرملة، حضر عمان).

وعادة ما تنتقل المشاكل التي تواجهها النساء في إثبات هويتهن إلى أطفالهن، إما لأن وثائقهم قد تم تسليمها أو لأنهم وُلدوا في الأردن خارج نطاق المستشفيات الرسمية. ولا يستطيع الأطفال السوريون اللاجئون في الأردن الذين لا يملكون مستندات هوية سليمة التسجيل في أي خدمات، بما في ذلك التعليم. كما أنه بدون التسجيل أو المستندات الرسمية، هناك احتمال قوي بأن يصبح هؤلاء الأطفال عديمي الجنسية.[60]

ومع ذلك، لا يزال الالتباس حول عملية التسجيل مستمرًا، كما تؤدي حواجز الاتصال والمعرفة إلى تفاقم التحديات القائمة أمام التسجيل والتوثيق، مما يجعل من الصعب على اللاجئين الحصول على وضع قانوني.

"ليس لدينا أوراق هوية، فقد تركناها في الأزرق. والآن تبلغ ابنتي من العمر عامين وليس لديها شهادة ميلاد ولا نملك حتى عقد زواج." (حكمت، 20، متزوجة، ريف المفرق)

كما أعربت العديد من النساء عن إحباطهن بسبب عدم قبول السلطات لوثائقهن التي تثبت الزواج أو الطلاق أو الوفاة، لأنها صادرة في سوريا. وهذا يعني أن أي تغييرات قانونية حدثت في سوريا (مثل الزواج أو الطلاق أو الوفاة) لا يتم الاعتراف بها في الأردن [61]. وعادة ما سعت النساء إلى الحصول على هذه المستندات لإثبات أنهن مطلقات أو أرامل معيلات لأسرهن المعيشية، من أجل إثبات عدم وجود معيل ذكر والحاجة إلى معونة إضافية.

"أنا منفصلة، ولكي أحصل على الأولوية لدى منظمات الإغاثة يطلبون مني إثبات أن زوجي ليس هنا، ولكني لا أملك أي شيء." (رامية، 43 عامًا، منفصلة، حضر عمان)

60 IHCR and NRC, "Registering Rights," 5.
61 IHCR and NRC, "Securing Status," 26.

دعم ومساعدة اللاجئين

تلقت جميع النساء تقريبًا في الدراسة المساعدة أو الدعم من منظمات محلية أو وطنية أو دولية خلال العامين الأخيرين. وأرجعت النساء اللائي لم يحصلن على أي شكل من أشكال الدعم أو المساعدة كذلك إلى عدم امتلاكهن مستندات هوية وعدم تسجيلهن لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

"لا أعرف أي خدمات متوفرة هنا باستثناء مفوضية شؤون اللاجئين التي تقدم لنا قسائم الغذاء. هذا كل شيء." (هديل، 33 عامًا، متزوجة، حضر المفرق)

في حين تمت الإشارة بشكل متكرر إلى عدم كفاية وعدم اتساق المعونات، يبدو أن النساء اللائي حصلن على مساعدات يتمتعن بالاستقرار بدرجة أكبر من النساء اللائي لم يحصلن عليه. ويتم التحقق من صحة هذا في الأدبيات الموجودة من خلال البيانات التي تبين ارتفاع مستويات الأمن الغذائي بين النساء اللائي يحصلن على المساعدة مقارنة مع غيرهن.[62] كما قالت المشاركات اللواتي سبق لهن الحصول على المساعدات، ولكن لم يعدن يتلقين أي شيء، إن المساعدات قد خففت من معاناتهن.

"لا نملك شيئًا هنا، فقط المرتبة التي ننام عليها. نأكل الأرز والعدس في يوم، وفي يوم آخر نتناول الشوربة أو نفتح علبة من الجبن. لكن إذا لم يكن لدي قسائم الغذاء ومعونة المفوضية، فستكون كارثة." (منى، 50، مطلقة، حضر عمان)

وعلى غرار الالتباس حول التسجيل والوضع القانوني، كان أحد أقوى المواضيع المتعلقة بمساعدة اللاجئين ودعمهم هو القصور العام في المعلومات والمعرفة حول الموارد والخدمات المقدمة للاجئين السوريين. وقد أدى ذلك إلى شعور البعض بالإحباط وخيبة الأمل إزاء عملية المساعدات بشكل عام. وفيما يتعلق بالنساء اللائي حصلن على المساعدات أو الدعم المخصص للاجئين، كانت الموارد الأكثر شيوعاً هي المساعدة النقدية وقسائم الغذاء.[63]

أعربت النساء عن حيرتهن وإحباطهن إزاء مسألة توزيع المساعدات على اللاجئين. ويتماشى ذلك مع الأبحاث السابقة التي أجريت مع اللاجئين السوريين في الأردن فيما يتعلق بالحصول على الخدمات.[64] وقالت بعض النساء إنهن ظللن يتلقين المال بصفة مستمرة لعدة أشهر ثم توقفت المساعدات دون مبرر. وذكرت أخريات إنهن تلقين المساعدات مرة واحدة فقط، أو إنهن قمن بالتسجيل وحصلوا على وعود لم تتحقق. قالت النساء اللائي يتلقين المساعدة في الوقت الحالي إنه لا يمكن الاعتماد عليها وأنهن غير متأكدات من استمرارها.

"أتقدم بطلبات للحصول على مساعدات من المفوضية منذ خمس سنوات، لكنني لم أتلق أي شيء حتى الآن. وأعلم بوجود لاجئين تقدموا بطلبات مؤخرًا وحصلوا على المساعدات. يأتي وكلاء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى منطقتي كل أسبوع، وأذهب لسؤالهم عن طلبي، فيطلبون مني انتظار دوري." (غصون، 54 عامًا، أرملة، حضر إربد)

ويضاف إلى هذا الشعور بالإحباط الظلم المتصوَّر الذي تتسم به عملية المساعدات؛ حيث أشارت العديد من النساء إلى أن هناك بالفعل من جيرانهن أو معارفهن من يتلقون المساعدات، على الرغم من أنهم يبدون أكثر أمنًا من الناحية المالية. وكان هناك تصور عام بأن مخصصات المعونة كانت تستند إلى درجة الفقر والحاجة المتصوَّرة، وليس الحاجة الفعلية. وقد خلق هذا شعورًا بخيبة الأمل بين النساء اللائي ذكرن إنهن يلتمسن المساعدات بأمانة ولكنهن لا يستطعن الحصول على أي شيء. وقد زاد من حدة هذا الشعور ما ذكرته النساء اللائي أُجريت معهن المقابلات حول تعرُّض النساء غير المتزوجات للاستغلال من قبل بعض عمال الإغاثة من الرجال عن طريق مقايضة المساعدات الإنسانية بمزايا جنسية؛ إلا أن أيًّا من المشاركات لم تشِر إلى أية حالات لاقت فيها إغراءات عمال الإغاثة قبولاً لدى اللاجئات.

62 WFP, "CFSME," 2016, 32.

63 A Karim and MJ Altman, "10 Facts about the Syrian Refugee Crisis in Jordan" World Food Programme, September 2016, https://www.wfpusa.org/articles/10-/facts-about-the-syrian-refugee-crisis-in-jordan.

64 WHS, "Community Consultations".

وقد دفعت تلك الإحباطات البعض إلى التشكيك في مصداقية المؤسسات المكلَّفة بتقديم المساعدات للاجئين السوريين في الأردن وفقدان الثقة فيها. وعلى الرغم من أن تعبير بعض النساء عن إدراكهن لوجود عملية أوسع نطاقًا في ميدان العمل يصعب على المنظمات السيطرة عليها، إلا أن القليل من النساء لديهن ثقة في أنهن سيتلقين مساعدات في المستقبل. ولم يمنع هذا أيًّا من النساء المشاركات في الدراسة من التسجيل لدى منظمات الإغاثة، على الرغم من أنهن لم يقمن بالمتابعة في كثير من الأحيان.

"سوف يساعدون ثم يتوقفون. لم أعد أتلقى أية رسائل، يقول الناس إن المفوضية قد أغلقت، ويقولون إن الدول الأجنبية لم تعد تقدم أي دعم. ولا يمكن الاعتماد على هذا الدعم، بل يجب علينا العمل لتوفير الغذاء والماء." (جميلة، 37 عامًا، متزوجة، ريف عمان)

وربما يكون الدافع وراء عدم المتابعة هو العائق الرئيسي الآخر الذي يحول دون وصول اللاجئين إلى الدعم والمساعدة: التكلفة. وقد قالت النساء المشاركات في الدراسة إنهن لا يستطعن تحمل تكاليف الانتقالات المرتفعة لاسيما في الحالات التي يتم فيها توزيع المساعدات في نقاط الخدمة أو يكون التسجيل في أحد المواقع المركزية مطلوبًا. كما كان إيجاد رعاية للأطفال، أو الاضطرار إلى الدفع لنقل أطفالهن أيضًا، عاملاً مقيدًا هو الآخر. وفيما يتعلق بالنساء اللائي تكبدن هذه التكاليف ولم يحصلن على أية مساعدات، فقد خاب أملهن بشكل خاص من هذه العملية.

الوصول إلى التعليم

ركّزت المقابلات التي أُجريت مع النساء حول الخدمات المقدَّمة إلى اللاجئين السوريين على وصول أطفالهن إلى التعليم. وكان استكمال أبنائهن لتعليمهن أحد الشواغل الرئيسية لدى الأمهات، حيث يتم تسجيل الطفل في المدرسة في حال امتلاكه الوثائق المناسبة.[65] وتحدثت العديد من النساء عن جودة التعليم والتنمر في المدارس التي تعج بالتلاميذ. وتجنبًا لذلك، كانت النساء تفضل تسجيل أطفالهن في المدارس الخاصة حيثما أمكن ذلك، بيد أن ذلك شكّل عبئًا ماليًا لا يمكن تحمُّله إلا القليلين.

وبالنسبة للأطفال الذين لا يمتلكون أية وثائق، أفادت النساء المشاركات بعدم قدرتهن على الالتحاق بأي مدارس (عامة أو خاصة). وقالت عدة نساء أنه بسبب عدم تمكنهن من توفير المسندات المطلوبة من المدارس في سوريا، لم يتم وضع أطفالهن في الصفوف الصحيحة في الأردن. وعادةً ما يرفض الأطفال الذهاب إلى المدرسة في هذه الحالة، مفضِّلين الانتظار حتى يتسنى لهم مواصلة تعليمهم في سوريا.

تمكنت النساء اللائي يمتلك أبنائهن الوثائق المطلوبة من الوصول إلى التعليم بسهولة نسبية، ولكنهن أشرن إلى عدد من أوجه القصور الكبرى في التعليم الذي يتلقاه أطفالهن؛ مثل رداءة نوعية التعليم الذي يحصل عليه الأطفال السوريون في "الفترة الثانية" أو "الفترة المسائية" في المدرسة.[66] كما أشرن إلى أن المعلمين يغلب عليهم الإرهاق والإحباط، وأعربن عن شعورهن بأن أطفالهم لا يحصلون على الاهتمام الذي يحتاجونه أو يستحقونه.[67]

"إن مستوى التعليم الذي يحصل عليه اللاجئون السوريون الذين يحضرون الفترة المسائية سيء للغاية. ولا يولي المعلمون الاهتمام الكافي للطلاب. ومن المفترض أن يذهب اللاجئون السوريون إلى المدارس يوم السبت أيضًا، لكن المعلمين يقولون لهم ألا يأتوا. يوجد في صف ابنتي 66 طالبًا." (فريدة، 47 عامًا، منفصلة، حضر المفرق)

بالإضافة إلى ذلك، مثّل العبء المالي للتعليم مشكلة حتى في حالة عدم التحاق الأطفال بالمدارس الخاصة؛ وقالت النساء إن تكاليف أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو غيرها من المتطلبات التي تفرضها المدارس كانت تفوق قدرات الأسرة.

كما كانت تكلفة النقل تمثّل مشكلة بالنسبة لتعليم الأطفال؛ حيث ذكرت نساء كثيرات إنهن غير قادرات على تحمل كلفة الحافلة التي تقل أطفالهن من المدرسة وإليها، مما اضطر أطفالهن للمشي، في بعض الأحيان لمسافات طويلة، وحتى أثناء المساء إذا حضروا الفترة الثانية. وقد عبرت النساء بشكل عام عن مخاوفهن بشأن سلامة أطفالهن في هذا الوضع، لاسيّما بناتهن.

"أشعر بالقلق على ابنتي لأن هناك دائمًا شباب يتجولون بجوار مدرستها. إذا تعرضت ابنتي للإيذاء الجنسي، ربما لأنها لاجئة، فلن تتمكن من مقاضاة المجرم." (حياة، 33 عامًا، متزوجة، ريف عمان)

وأشارت المشاركات إلى التنمر بوصفه مصدر قلق خطير يهدد سلامة أبنائهن في المدرسة. وأفدن بتعرُّض الأطفال السوريين في كثير من الأحيان للتنمر الجسدي واللفظي في المدرسة، وغالبًا ما يكون ذلك بين الفترتين عند مغادرة طلاب الفترة الصباحية ووصول طلاب الفترة المسائية إلى المدرسة. وقالت النساء اللواتي أثرن هذه المسألة إن أطفالهن عادة ما يعودون من المدرسة في حالة مزاجية سيئة، مما زاد من المعاناة النفسية التي ألحقتها بهم الأزمة. ويتناول قسم الأمن والسلامة أدناه هذه المشكلة بمزيد من التفصيل.

وقالت عدة نساء، معظمهن في المفرق وعمان، إن أطفالهن تعرضوا للتنمر من قبل المعلمين وموظفي المدرسة. واقترحن تخصيص مدارس للسوريين فقط يوظف فيها المعلمون من اللاجئين السوريين المؤهلين للتعامل بشكل أفضل مع النظام التعليمي الذي يتحمل ما يفوق طاقته والمساعدة في القضاء على التوترات ومشاكل التمييز.

وبالإضافة إلى التحديات التي تم التعبير عنها حول حصول الأطفال على التعليم، أعربت النساء الأصغر سنًا أيضًا عن تطلعاتهن للتعلم وإحباطهن من عدم القدرة على مواصلة تعليمهن العالي في الأردن. ورغم وجود منح دراسية متاحة، فإنهن لا يحصلن أبدًا على أي من هذه المنح، مما جعل الوصول إلى التعليم العالي باهظ التكلفة بالنسبة لهن ولعائلاتهن.

65 Van Esveld; K Van Rossum, R Altaher, and L Adawiya, 21.

66 للتعامل مع النظام المدرسي المثقل بالأعباء، تعمل المدارس الأردنية بنظام الفترتين: فترة صباحية للطلاب الأردنيين وفترة مسائية لاستيعاب الطلاب اللاجئين السوريين.

67 Van Esveld, 20, 81.

الوصول إلى الرعاية الصحيّة

أبلغت النساء عن توفر الرعاية الصحية على نطاق واسع، طالما كانت بحوزتهن الوثائق المطلوبة للعيش في الأردن.[68] غير أنهن أشرن إلى وجود صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية على الرغم من توافرها بسبب التكلفة والوصول المادي في المقام الأول.

"أعاني من أمراض مزمنة ولكن لا يمكنني شراء أقراص الدواء كل شهر لأنني لا أستطيع تحمل تكاليفها، لذلك أعالج نفسي بالأعشاب" (منى، 50، مطلّقة، حضر عمان)[68]

ذكرت العديد من النساء إن تكلفة الرعاية الصحية وكذلك تكلفة الانتقال من وإلى مرافق الخدمات الطبية مرتفعة للغاية بالنسبة لهن،[69] حتى في الحالات التي يكنّ أو أفراد أسرهن في حاجة ماسة للعلاج. وأشرن إلى اضطرارهن لبيع شيء من ممتلكاتهن مثل المجوهرات لتغطية التكاليف في حالات الطوارئ الطبية.

"ما زالت المشكلة تتمثل في أنه إذا كنت بحاجة إلى الخروج، أو الذهاب إلى عيادة ما، فلن أستطيع تحمل تكاليف النقل" (سماهر، 40 عامًا، أرملة، حضر عمان)

68 WHS, "Community Consultations".

69 Su, "Syrian refugee baby gets life-saving surgery, others wait," Washington Post.

التوظيف والأمن الاقتصادي وكفالة سبل العيش

كان تحقيق الأمن الاقتصادي أمرًا صعبًا بالنسبة لجميع النساء اللائي شاركن في هذه الدراسة تقريبًا، حيث لم تتمكن سوى قلة قليلة من ضمان رزق أسرهن المعيشية. وقد عرضت النساء معاناتهن من أجل تلبية احتياجاتهن معربات عن أملهن في أن يتمكن من إعالة أسرهن بشكل أفضل، وإن كانت الأسر التي تتلقى المعونات تبدو أفضل حالاً. وكان من الصعب الحصول على وظيفة ثابتة، حيث عبرت العديد من النساء عن رغبتهن في العمل من أجل كفالة أسرهن. وللتغلب على نقص الدخل، قالت جميع النساء إنهن يلجأن إلى استخدام آليات المواجهة السلبية لتلبية احتياجاتهن الأساسية. وتنوعت أشكال المواجهة من ترشيد استهلاكهن الغذائي إلى إخراج أطفالهن من المدرسة.

ولم تكن أي من النساء اللائي تمت مقابلتهن تمتلك تصريح عمل ساري المفعول، كما أن عددًا قليلاً منهن فقط كان أحد أفراد أسرتهن يمتلك تصريح عمل ساري المفعول؛ وكان من الأرجح أن يتم إصدار تصاريح العمل لأحد أفراد الأسرة الذكور، ومعظمهم يعيشون في عمان أو اربد. ومع ذلك، فقد أشارت العديد من النساء الأخريات إلى أنهن أو أحد أفراد الأسرة الذكور يتحصلن على دخل في الوقت الحالي، بما يتوافق مع الانطباع العام بأن عدم القدرة على الحصول على تصاريح عمل قد أجبر العديد من اللاجئين السوريين على العمل بشكل غير قانوني.[70]

كان الرجال عمومًا يعملون كعمال يوميين غير مهرة، حيث أفادت النساء المشاركات في الدراسة بأن عددًا قليلاً منهن كن قادرات على إيجاد عمل ماهر أكثر اتساقًا، على سبيل المثال كمحاسب أو ميكانيكي سيارات أو مساعد صيدلي أو كصانع للمعادن. وحيثما عمل الرجال كعمال يوميين غير مهرة، وبشكل أكثر نموذجية في المفرق وأربد، كان دخلهم ضئيلاً وغير ثابت، وغالبًا ما يخضع لمتغيرات لا يمكن السيطرة عليها مثل حالة الطقس.

"يعتمد دخلنا على ما يتكسّبه زوجي، لكنه لم يعمل منذ شهر بسبب الأمطار" (عبلة، 27 عامًا، متزوجة، ريف إربد)

أفاد عدد قليل من النساء بعملهن بشكل رسمي؛ وقال معظمهن إنهن يعملن بشكل غير رسمي في تنظيف المنازل، وتصليح الملابس، ومجالسة الأطفال أو تعليمهن، والطهي كلما احتاج الجيران أو الأصدقاء إلى ذلك. ساعدت إحدى النساء شركة محلية في كتبهم. في حين أن العديد من هذه الأدوار تمثل نوع الوظائف التي تشغلها عادة الإناث، إلا أن العديد من النساء أعربن عن ارتياحهن الكبير لأنهن كن قادرات على إيجاد طرق للمساهمة في دخل الأسرة على الرغم من وجود مسؤوليات منزلية، وعدم وجود تصاريح عمل، وشواغل تتعلق بالسلامة خارج المنزل.

"إنه ليس عمل بالمعنى المعتاد، فأنا أعطي دروسًا خاصة خلال فترة الامتحانات والاختبارات. وأجمع الأطفال القاطنين في نفس البناية التي أسكن بها وأساعدهم على استذكار دروسهم في الرياضيات، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، وكل ما يحتاجون إليه." (منى، 50 عامًا، مطلقة، حضر عمان)

ومع ذلك، يعتقد الكثير من النساء—رغم رغبتهن في العمل—أن الوظائف المتاحة لهن ولأزواجهن دون المستوى وتحط من كرامتهن وتقديرهن لذاتهن. وبصفة خاصة، أعربت النساء المتعلمات أو كان أزواجهن من أصحاب المهن عن شعورهن بالإحباط بسبب فشلهن في الحصول على عمل. واقترح بعضهن أن يضطلعن، أو غيرهن من اللاجئات السوريات، بأدوار لمساعدة الآخرين في مجتمع اللاجئين السوريين، مثل التدريس في المدارس المكتظة بالتلاميذ.

70 كشفت دراسة حديثة أن 6% من النساء السوريات يعملن حاليًا وأن 2% من النساء لديهن تصريح عمل قانوني.

UN Women and REACH, "Women Working: Jordanian and Syrian Refugee Women's Labour Force Participation and Attitudes Toward Employment," 2017, http://www2.unwomen.org//media/field%20office%20jordan/attachments/publications/jordanian%20and%20syrian%20refugee.pdf?la=en&vs=1300, 28, 35.

وفي حالات قليلة، كانت النساء يعتبرن اضطرارهن للعمل أمرًا مخجلاً. وكان هذا عادةً بسبب التصورات الثقافية التي مفادها أن المرأة يجب أن تكون مسؤولة فقط عن الحياة المنزلية وأن عمل المرأة بأية صفة هو أمر غير مقبول أو غير مناسب. وقد دفع ذلك عدد قليل من النساء لإخفاء وظائفهن ودخلهن عن أفراد الأسرة.

"هناك شيء لا أريد أن يسمعه أحد. ففي حالة وجود عجز في قيمة الإيجار أذهب وأسأل جيراني إذا كانوا بحاجة إلى مساعدة في أي شيء. ولم أكن معتادة على القيام بذلك في بلدي، ولا عيب في ذلك، لكنني لم أخبر أحداً أبدًا، خاصة بناتي." (ياسمين، 48 عامًا، متزوجة، حضر المفرق)

ولم تكن أي من الوظائف المُبلغ عنها، سواء التي شغلها الرجال أو النساء أو كليهم، تدر دخلاً كافيًا لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية. وبشكل عام، كان دخل الأسرة الشهري المُبلغ عنه أعلى في كلٍّ من عمان (من 200 دينار إلى 600 دينار) وإربد (من 40 دينارًا إلى 445 دينارًا) عنه في المفرق (من 80 دينارًا إلى 300 دينارًا).[71]

وأشارت النساء بصفة عامة إلى أنه بدون توافر فرص العمل والحصول على مستويات ثابتة أو ملائمة من المساعدات النقدية، يصبحن غير قادرات على توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهن بدرجة كبيرة. وقد شكّل إيجار السكن تحديًا كبيرة بوجه خاص؛ إذ ذكرت النساء المشاركات في الدراسة إن دفع الإيجار كان ظاهرة جديدة بالنسبة لهن، حيث كن يعشن في منازل عائلية في سوريا. ومما زاد الطين بلة أن قيمة الإيجارات ارتفعت نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن.

"أتمنى فقط أن أعيش حياة طبيعية. قل لي، هل يعقل أنه لا يمكنني العمل هنا؟ إنني أتميز بالشغف والجدية في العمل ولدي رغبة كبيرة في العمل. فكيف لي أن أعتني بأسرتي في ظل القلق الذي يعتريني بشأن وضعي غير القانوني؟ وما المغزى من السماح لنا بالمجيء إلى هنا إذا لم نتمكن من كفالة أنفسنا كما أن القطاعات والوكالات بالكاد تساعدنا." (فيروز، 24، عزباء، حضر عمان)

71 اعتبارًا من عام 2016، يبلغ الحد الأدنى للأجور في الأردن 190 دينارًا شهريًا. المصدر: إدارة الضمان الاجتماعي الأمريكية، Social Security Programs Throughout The World: Jordan" 2016-2017,"https://www.ssa.gov/policy/docs/progdesc/ssptw/2016-2017/asia/jordan.pdf.

تميل النساء اللواتي تلقين المساعدة (سواء في شكل مساعدات نقدية أو قسائم غذاء) إلى تلبية احتياجات أسرهن الأساسية على الأقل، مثل دفع الإيجار وشراء المواد الغذائية الأساسية. بيد أن جميع الأسر اضطرت إلى تحديد الأولويات، مع تركيز إنفاقها على العناصر التي يحتاجون إليها فقط للبقاء على قيد الحياة والتخلي عن 'الكماليات'. وقد دفعت هذه الاحتياجات في كثير من الأحيان النساء اللائي لم يسبق لهن العمل من قبل إلى العمل حتى يتمكنّ من توفير 'دخل إضافي' لتغطية تكاليف الانتقالات أو شراء الملابس لأطفالهن.

أدى عدم استقرار الوضع المالي الذي أشارت إليه أغلب النساء المشاركات في الدراسة إلى زيادة الضغط على أنفسهن وأفراد أسرهن. وفي ظل عدم وجود دخل يمكن التعويل عليه أو إمكانية الادخار، تحدثت النساء عن العيش في خوف من 'الصدمات' أو حتى أحداث دورة الحياة العادية مثل تكلفة الحمل أو وجود فم جديد لإطعامه. وكانت هذه الضغوط أكبر بالنسبة للنساء غير المسجلات لدى المفوضية.

وللتغلب على مسألة انعدام الأمن المالي، أشارت العديد من النساء إلى لجوئهن إلى أمور لم يكن يفعلنها عادة، أو لم يفعلنها في سوريا قبل الأزمة. وكان الاقتراض أكثر آليات المواجهة شيوعًا المذكورة. وقالت النساء إنهن كثيراً ما يقترضن المال من الاهل والأصدقاء ويلجأن إلى الصدقات المقدمة من الأصدقاء والجيران الأردنيين. غير أن العديد من النساء ذكرن إن الملاك أو أصحاب المتاجر قد سمحوا لهن بتأجيل الدفع مقابل الإيجار أو شراء الطعام عن طريق الائتمان. وبالنسبة للنساء الأخريات، اللائي لا يزال لديهن أو كن قادرين على إحضار ممتلكاتهن، فقد قمن ببيع المشغولات الذهبية أو المجوهرات الأخرى التي كن يمتلكنها من أجل دفع المصاريف اللازمة.

"لديّ ديون كثيرة. وقد اقترضت المال عندما جئنا لأول مرة، لكن لديّ ديون أخرى للصيدلية ومتجر الخضروات." (إيمان، 38 عامًا، متزوجة، حضر المفرق)

وأشارت النساء أيضًا إلى تقديمهن تضحيات أخرى بسبب وضعهن المالي، مثل إرسال أطفالهن إلى المدارس العامة، أو عدم استمرارهم مع المدرسين الخصوصيين الذين يحتاجون إليهم. وبالنسبة إلى النساء اللائي قلن إنهن قد سحبن أبنائهن من المدرسة، فقد كان أبنائهن أطفالاً صغار فضلن تعليمهم في المنزل حتى يكبروا ويلتحقوا بالمدرسة الابتدائية.

كما أفادت النساء بأن بعض الصبية الذين لا يتجاوز عمرهم 16 عامًا يتسربون من التعليم للالتحاق بالعمل؛ لا سيّما عندما لا يكون هناك معيل ذكر للأسرة. ورغم عدم وجود أية حالات كان الاعتماد فيها على عمل الفتيات الشابات، فقد ذكرت بعض النساء إنهن سمعن عن تزويج الفتيات سواء بشكل مؤقت أو غير ذلك.[72] وأعربت إحدى النساء عن غضبها من رفض بناتها الزواج، حيث أنها لم تعد قادرة على إعالتهن في الأسرة.

"تتمثَّل الأولويات في الإيجار والكهرباء والمياه. نحصل على قسيمة بقيمة 70 دينارًا، وبها نشتري مستلزمات الطهي، والأشياء التي لا يمكنني الاستغناء عنها، وهي الأرز والسكر والزيت." (هبة، 38 عامًا، متزوجة، حضر إربد)

وثمة طريقة أخرى اتبعتها النساء للتغلب على عدم قدرتهن على تلبية الاحتياجات الأساسية، هي تقديم تضحيات غذائية. وذكرت نساء كثيرات إنهن يقمن بشراء الأطعمة الأساسية فقط مثل الأرز والسكر والزيت؛ وكان اللحم والخضار يعبر رفاهية. وبشكل عام، أبلغت النساء عن تقديم تضحيات بأنفسهن لضمان حصول أسرهن على كفايتهم: قال عدد قليل من النساء إنهن لا يأكلن حتى يأكل أطفالهن، بينما قالت أخريات إنهن يتناولن وجبات أصغر حجمًا أو أقل عددًا. وقالت أخريات إن لديهن ما يكفي من الطعام، لكن تنوع وجودة الطعام الذي يمكنهن تحمل تكلفته كانت أسوأ بكثير مما كان عليه الحال في سوريا قبل الأزمة.

وقد دأبت النساء على تكرار أن احتياجهن الأكبر هو التمكن من العمل بشكل قانوني في الأردن حتى يتسنى لهن إعالة أسرهن والحفاظ على كرامتهن.

"إنني مجبرة على القيام بعمل لا أفعله عادة، ولا أشعر بالآدمية. إنه ليس خطأ البلد، فالمشكلة تكمن الظلم. نحن نعيش في بلد يستضيف اللاجئين، والدعم والمساعدة للجميع. لو كانوا منصفين، وقدموا المساعدة للجميع بكل إنصاف، لم يكن أحد سيحتاج إلى أي شيء، ولم يكن أحد مجبرًا على التسول." (رامية، 43، منفصلة، حضر عمان)

دور المرأة في الأسرة والمجتمع

بينما أفادت النساء بقيامهن بأدوار مختلفة في كل من المنزل والمجتمع، كانت مسألة التغيير الذي حدث منذ بداية الأزمة السورية مسيطرًا على معظم المقابلات التي جرت. فبالنسبة لبعض النساء، كان هذا يعني القيام بدور أكبر والمزيد من المسؤوليات في أسرهن المعيشية، أو الانخراط في المجتمع بشكل أكبر، أو حتى بدء عمل تجاري. أما البعض الآخر، فقد أدى خوفهن من المجهول وعلى سلامتهن إلى تقليص تفاعلهن مع العالم الخارجي.

تعيش غالبية النساء في أسر معيشية يرأسها أزواجهن أو أحد الأقارب الذكور، وعادة ما يكون والدهن أو ابنهن. وفي هذه الأسر المعيشية، تباينت التقارير حول دور المرأة في صنع القرار داخل الأسرة. فقالت بعض النساء إن أزواجهن كانوا مسؤولين عن اتخاذ القرارات وأنهن يفضلن ذلك تجنبًا للضغوط التي قد يتعرضن لها جراء مشاركتهن في صنع القرارات. غير أن النساء المتزوجات أشارت بشكل عام إلى أنهن يشاركن أزواجهن في اتخاذ القرارات العائلية والمالية.

وذكرت بعض النساء إنهن المعيلات لأسرهن المعيشية؛ ولم تكن أي منهن متزوجة أو مقيمة مع شريكها.[73] وقالت هؤلاء النساء إنهن يتخذن جميع القرارات المتعلقة بالأسرة، بما في ذلك القرارات المالية وغير المالية، ولكنهن في بعض الحالات شعرن بأن ذلك قد شكَّل عبئًا كبيرًا عليهن وأثَّر على سلامتهن النفسية.

"الشيء الوحيد الذي يزعجني هو زيادة المسؤوليات التي اضطررت لتحملها بعد أن تركني زوجي. فأنا مسؤولة عن كل شيء وهذا يسبب لي ضغوطًا ذهنية هائلة. وقد زاد قطع المساعدات الأمور سوءًا." (أسماء، 25 عامًا، متزوجة، حضر المفرق)

وقالت جميع النساء تقريبًا إن هناك تغييرات كبيرة في المسؤوليات الموكلة إليهن داخل الأسرة مقارنة بما كانت عليه قبل الصراع في سوريا؛ حيث كانت النساء لا تشارك عادة في القرارات المالية أو أي شؤون خارج المنزل. وكان كل ما يحتجن إليه يتم توفيره لهن من قبل الذكر المعيل للأسرة.

"كنت فتاة مدللة، وكان اهتمامي الوحيد في سوريا هو دراستي. وبعد أن جئنا إلى هنا، كنت بحاجة للعمل لمساعدة ودعم أسرتي. كما تدهورت الحالة الصحية لوالدتي لذلك اضطررت إلى مساعدتها بشكل أكبر في المنزل. وكان والدي قد توفي في الحرب لذا أقوم أنا وأخي حاليًا بإعالة الأسرة." (فيروز، 24 عامًا، عزباء، حضر عمان)

72 Van Esveld 4, 69, 81; WFP, "CFSME," 57; K Van Rossum, R Altaher, and L Adawiya, 21.

73 Care International, "Six Years Into Exile," 36.

وقالت معظم النساء إن مسؤولياتهن ودورهن في اتخاذ القرارات داخل الأسرة قد زادت نتيجة للأزمة السورية. وقد أشارت إلى ذلك النساء المعيلات والنساء اللواتي يعيلهن ذكر على حدٍّ سواء، حيث ارتبط بعدم القدرة على إعالة الأسرة بشكل كاف. وشعرت النساء بأن أسرهن المعيشية أصبحت تعتمد عليهن بشكل أكبر منذ الأزمة.

"لقد تغير كل شيء تقريبًا. ففي سوريا، لم أكن مسؤولة بمفردي عن أطفالي واحتياجاتهم، بل كان أهلي وأقاربي من حولي. والآن، صرت مسؤولة عن كل شيء، فأنا المعيل الرئيسي لأطفالي. وهذا يسبب لي ضغوطًا ذهنية هائلة." (مسعدة، 47 عامًا، مطلقة، حضر المفرق)

على الرغم من أن النساء أبلغن عمومًا أن هذه المسؤوليات كانت مرهقة لهن، حيث دفعتهن إلى الانخراط بشكل أكبر في أسرهن المعيشية والمشاركة في الحياة خارج المنزل أكثر من أي وقت مضى. وقد تبنت العديد من النساء هذا الدور الجديد: ذكرت أرملة في عمان إنها ذهبت إلى عدة محاضرات وفعاليات خاصة بالمرأة منذ مجيئها إلى الأردن، وهو ما لم تفعله في سوريا. كما ذكرت النساء في إربد والمفرق إن هناك محاضرات واجتماعات جماعية ودورات تدريبية يمكن للمرأة حضورها.

"هنا في الأردن وجدنا أن دور المرأة يشبه دور الرجل. ففي معظم المنازل، يعمل الرجل والمرأة معًا. وهو أمر نادراً ما شوهد في سوريا." (أمل، 41 عامًا، متزوجة، حضر عمان)

وفي مواجهة الضغط المتزايد الناجم عن نقص الموارد المالية، اتجهت العديد من النساء إلى الأنشطة التجارية، كما هو موضح في قسم التوظيف والأمن الاقتصادي وسبل العيش؛ حيث أبلغن عن عملهن كطهاة، أو عاملات نظافة، أو معلمات، وعن رؤيتهن لنساء سوريات أخريات يبيعن المأكولات أو المشغولات اليدوية في الأسواق. وقد حضرت إحدى النساء دورة تدريبية على مهارات صناعة الآيس كريم في أحد المعاهد المحلية.

"تضطلع المرأة الآن بدور أكبر بكثير. أعرف الكثير من النساء اللائي لا يعمل أزواجهن لأن الفرص المتاحة للرجال هنا محدودة للغاية، لذا فالمرأة ملزمة بتعلم مهنة، أو لديها بالفعل مهنة، وهن اللائي يعملن." (منى، 50 عامًا، مطلّقة، حضر عمان)

كانت النساء يزاولن الأنشطة التجارية عادة في المنزل، ويُعزى ذلك إلى حدٍّ كبير إلى تضاعف مسؤولياتهن تجاه أسرهن وأطفالهن. غير أن عملهن كان يتطلب منهن المشاركة في المجال العام، بما في ذلك عن طريق البحث عن العملاء أو تسليم البضائع.

وعلى الرغم من ذلك، قالت عدة نساء إن أزواجهن أو غيرهم من أفراد الأسرة الذكور قد منعوهن من العمل أو الخروج من المنزل، لذلك ظل دورهن كما كان في سوريا.[74] وكان ذلك بسبب المخاوف المتعلقة بأمنهن أو الأعراف الاجتماعية المحافظة الخاصة بالنساء في المجتمعات الصغيرة أو الريفية في سوريا، إذ انتشر بصورة أكبر بالنسبة للنساء اللائي يعشن في المفرق وإربد.

"تخضع النساء لقيود أكبر. فالرجال يمكنهم التحرك بحرّية في أي وقت وفي أي مكان دون طلب الإذن. أما النساء فيتعين عليهن إخبار أزواجهن أو أبنائهن بالمكان الذي يردن الذهاب إليه ولا يمكنهن البقاء في الخارج إلى وقت متأخر." (غصون، 54 عامًا، أرملة، حضر إربد)

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت النساء اللائي يعشن في المناطق الريفية على وجه الخصوص إن ارتفاع تكلفة النقل لم يمثّل عائقًا أمام الوصول إلى الخدمات فحسب، بل أمام أداء المهام الروتينية مثل التسوق لشراء البقالة أو توصيل أطفالهن إلى المدرسة، مما تسبب في زيادة عزلتهن عن مجتمعاتهن المحلية.

وأشار نحو ربع النساء اللائي تمت مقابلتهن، أغلبهن من النساء المتزوجات، إلى أن الحريات التي يتمتعن في الأردن أقل منها في سوريا. ففي الأردن، يمِلن إلى البقاء في المنزل وعدم الخروج إلا للضرورة، وذلك بسبب المخاوف المتعلقة بسلامتهن أو شعورهن بعدم الارتياح لمحيطهن. وقد جنحت هؤلاء المشاركات إلى وصف شعورهن بالغربة في الأردن وافتقادهن الشديد لشبكة الأهل والأصدقاء في سوريا.

"زوجي شخص مسيطر. حتى زيارة الجيران ممنوعة، أرغب في الخروج، وأظل أخبره إنني أريد أن أخرج وإنني أشعر بالاختناق. ومعظم مشاكلنا هي بسبب هذه المشكلة! فنحن لا نخرج أبدًا، وأشعر بالقلق على ابنتي البالغة من العمر 18 عامًا، وأفضّل أن أجد لها زوجًا بدلاً من أن تستمر في العيش في هذا السجن." (إيمان، 38 عامًا، متزوجة، حضر المفرق)

أعرب عدد قليل من النساء المشاركات في الدراسة—خاصة النساء الأكبر سنًّا، فيما يعبِّر عن عمق الفجوة بين

74 ODI, UNICEF, and UNHCR, "A Promise of Tomorrow," 94.

الأجيال—عن قلقهن إزاء دور المرأة السورية الممتد خارج نطاق الأسرة. وركزت هؤلاء النساء على سمعة النساء السوريات، حيث أشرن إلى أن الحياة خارج المنزل هي دور الرجل وأن الناس ينظرون نظرة متدنية ومهينة للأسر التي ترتاد نساؤها الأماكن العامة.

وكما ذكرنا في الأقسام السابقة، يمثل ارتفاع تكلفة النقل عائقًا عمليًا كبيرًا أمام حركة النساء وإمكانية وصولهن إلى الخدمات،[75] نظرًا لأن استخدام الموارد الشحيحة لدفع تكاليف النقل لا يعد من الأولويات.

"لا توجد قيود على المرأة السورية. يمكنك الذهاب إلى أي مكان تريد. ولكن من الناحية المالية، لا يمكنك التحرك بحرية، على سبيل المثال، كم سيتكلف الانتقال من مكان إلى آخر؟ وإذا خرجت وجلست في مقهى أو مطعم أو أي شيء فكم من المال ستحتاج؟" (جميلة، 37 عامًا، متزوجة، ريف عمان)

وانقسمت آراء النساء حول الدور الذي يمكن أن يلعبنه في قرارات المجتمع المحلي أو القيادة المجتمعية. فرأى البعض، أغلبهن يعشن في المناطق الحضرية، إنه بالنظر إلى الدور الموسّع الذي تضطلع به المرأة السورية منذ اندلاع الأزمة السورية، فهي الآن مجهزة بشكل كافٍ للدخول إلى الحياة المجتمعية، بما في ذلك المناصب القيادية. وقد أرجعن ذلك على وجه التحديد إلى المسؤوليات المتزايدة والتحولات الثقافية اللازمة نتيجة للأزمة. ورغم ذلك، فلم تشر إلى نماذج لمشاركة النساء السوريات في قيادة المجتمع في الأردن سوى عدد قليل من النساء المشاركات في الدراسة.

وأكدت أخريات أن دور المرأة ينحصر داخل الأسرة فقط. وعلى غرار ما ذُكر من قبل، كان هذا المنظور يستند في الغالب على الخوف من المجهول في بلد أجنبي أو مخاوف تتعلق بالسلامة أو القيم الثقافية. وكانت بعض النساء الحاصلات على قسط أقل من التعليم أقل ثقة في أنهن أو غيرهن من النساء يمكنهن الاضطلاع بأدوار قيادية في ضوء الأمية وغيرها من العقبات العملية مثل عدم القدرة على الحركة بحُرية.

"لا يمكن للنساء أن يصبحن قائدات هنا في الأردن لأننا لاجئات، فقد اضطررنا جميعًا لمغادرة بلدنا والمجيء إلى هنا. ولا تستطيع النساء فعل الكثير لأننا لسنا أحرارًا في التحرك في أي مكان دون إذن أزواجنا. لذلك يتمتع الرجال بقوة وقدرات أكبر تؤهلهم لأن يصيروا قادة." (منال، 49 عامًا، متزوجة، ريف المفرق)

وعندما سُئلت النساء المشاركات عما إذا كان الرجال سيقبلون القيادات النسائية، قُلن إن الأمر يعتمد على الرجل نفسه ونشأته وقيمه. وشعرت العديد من النساء أن الرجال قد أصبحوا أكثر تقبُّلاً للأدوار الموسعة للمرأة مقارنةً بموقفهم قبل الأزمة السورية، رغم أن هذا كان عادةً على المستوى الفردي وليس الجماعي. فعلى المستوى الجماعي، كانت النساء أقل ثقة في ترحيب الرجال بالقيادات النسائية.

75 UN Women and REACH, "Women's Access to Basic Services in Irbid and Zarqa".

الأمن والسلامة

كان الانطباع السائد بين النساء المشاركات في الدراسة أنه على الرغم من علم غالبيتهن بالحوادث المتعلقة بالسلامة التي تؤثر عليهن أو اللاجئات السوريات الأخريات، فلم يكن لديهن أية مخاوف كبيرة تتعلق بسلامتهن في الأردن. ويعد من الصعب تحديد ما إذا كان ذلك يرجع إلى تقليلهن من أهمية الحوادث المتعلقة بالأمن واعتبارها عادية مقارنةً بالحياة في سوريا أثناء الأزمة، أو لأن الأردن قد منحهن بيئة آمنة من الناحية الموضوعية.[76]

وقد تم تقسيم النساء المشاركات في الدراسة بالتساوي بين النساء اللائي كانت لديهن تجربة شخصية مع أحد أشكال العنف أثناء العيش في الأردن، والنساء اللائي سمعن عن العنف ولكنهن لم يتعرضن له بصورة مباشرة، والنساء اللائي لا توجد لديهن معرفة ولا تجارب مع العنف. وكانت النساء اللواتي يعشن في إربد لديهن تجارب مباشرة ومعرفة أقل بالعنف من النساء اللائي يعشن في المفرق وعمان.

واشتملت وقائع العنف التي أبلغن عنها على المضايقات اللفظية والجسدية. ورغم تعرض النساء للمضايقات اللفظية في كثير من الأحيان، وعادة من قبل الجيران، أو سائقو سيارات الأجرة، أو البائعون في السوق، أو غيرهم من الأشخاص الذين يتعاملوا معهن بصورة متكررة ولكنهن لا يعرفنهم شخصياً، فقد اعتبرنها بصفة عامة أمرًا غير مزعج. وكانت المضايقات اللفظية عبارة عن تعليقات كانت في معظمها نمطية سخيفة أو تعليقات حول السوريين عمومًا، وليست المرأة في حد ذاتها. وقالت الكثيرات إنهن يعتقدن أن النساء أكثر عرضة للاعتداء اللفظي أكثر من الرجال، وذلك لأنهن لن يفعلن شيئًا حيال ذلك.

"في البداية عندما وصلنا إلى هنا، كان سائقو سيارات الأجرة يقولون لنا أشياء مثل 'أيها السوريين لقد دمرتم البلد' ولكننا لم نكن نستطيع أن نتفوه بأية كلمة، فبقينا صامتين. لكن الأمر أزعجني، فمليون في المئة عندما تسمع شخصًا ما يهينك، تشعر بالضيق ولكنك لا تستطيع إظهار ضيقك." (أنعام، 42 عامًا، متزوجة، ريف إربد)

وكانت حالات العنف البدني التي أبلغت عنها النساء أكثر تنوعًا؛ حيث تعرض عدد صغير منهن للسرقة من أردنيين وسوريين، سواء في المنزل أو في الشارع الذي يسكُنّ فيه. وذكرت أُخريات إنهن يعرفون أشخاصًا، معظمهم من الرجال، تعرضوا للضرب. وعادةً ما يُرتكب هذا النوع من العنف من قبل المجتمع الأردني المضيف، ولكن لم يكن هناك شعور بأنه حدث متكرر. وفي جميع الحالات، فقد ساهمت حوادث العنف الجسدي، على الرغم من ندرتها والتي لا تكون فيها النساء طرفًا مباشرًا في أغلب الأحيان، في خلق شعور بعدم الأمان في الأردن أكثر من الاعتداءات اللفظية.

وبالإضافة إلى قضايا السلامة والأمن العام، تحدثت نحو ثلث النساء بشكل خاص عن تجاربهن مع العنف ضد المرأة أو معلوماتهن عنه. ورغم أن العديد من النساء اللائي تمت مقابلتهن قُلن إنهن لديهن تجارب مباشرة مع ما وصفنه بأنه عنف ضد المرأة، فقد سمع معظمهن عن حالات العنف ضد المرأة في محيط اللاجئين السوريين.[77]

وعلى غرار النتائج المتعلقة بالسلامة والأمن العامّين، لم تبلغ أي من النساء عن تعرضهن للعنف بشكل مباشر في إربد، ولم يعلم بوقوع تلك الحوادث سوى عدد قليل منهن. وقد انقسمت تجارب العنف ضد المرأة بين المفرق وعمان، حيث ذكرت بعض النساء اللائي انتقلن إلى المفرق إن المشاكل المتعلقة بالعنف ضد المرأة كانت أسوأ هناك. كما تحدثت النساء في المناطق الحضرية أيضا عن العنف ضد المرأة بصورة أكبر من النساء في المناطق الريفية، سواء من حيث التجارب الشخصية أو المعرفة.

وبشكل عام، انقسمت المناقشات التي تناولت العنف ضد المرأة إلى فئتين رئيسيتين: العنف المنزلي والتحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي في الأماكن العامة.[78] وبالنسبة للنساء اللائي تعرضن للعنف المنزلي، فقد كان ذلك يحدث عادة على يد أزواجهن. وقال عدد قليل من النساء إن التوترات والإجهاد الناجم عن الأزمة السورية والعيش في الأردن قد تسببت في شعور أزواجهن بالإحباط أو الغضب مما دفعهم لاستخدام العنف الجسدي ضدهن. وثمة سبب آخر تم ذكره للعنف العائلي وهو ضيق أماكن المعيشة، مما جعل من الصعب على أي شخص امتلاك مساحة شخصية وساهم في تفاقم التوترات الأسرية.

76 WHS, "Community Consultations".

77 Al-Shdayfat, "Physical Abuse," and N Al-Shdayfat, "Emotional Abuse".

78 GBVIMS, "GBVIMS Mid-Year Report 2015".

"إن مجتمعنا لا ينصف المرأة. وإذا شكوت فهذا يعني دمار بيتك. لقد قلت لك إنني مررت بهذا مع زوجي. وكثيرًا ما أعيد التفكير في هذا الأمر، أتمنى لو أنني لم أشكُ إلى والديّ." (منى، 50، مطلقة، حضر عمان)

وبصفة عامة، لم تلق النساء اللواتي تعرضن للعنف ضد المرأة باللوم على أزواجهن بسبب سوء المعاملة؛ بل أرجعن ذلك إلى الظروف السيئة التي تحيط بهم.[79] ولم تذكر أي من النساء اللائي تعرضن للعنف أو تحدثن بشكل عام عن هذا النوع من العنف ضد المرأة عن أي بلاغات قُدِّمت بشأنه.[80] وكان العنف المنزلي يعتبر أمرًا يجب على المرأة تحمله وأنه شيء مخزٍ يجب أن يبقى سرًّا.[81] وعزت النساء عمومًا هذا التفكير إلى الثقافة السورية. ومع ذلك، كان هناك شعور قوي للغاية بين النساء أن القانون في الأردن يقف إلى جانب المرأة في الحالات التي أرادت فيها الإبلاغ عن تعرُّضها للعنف المنزلي، بشكل أكبر بكثير من القانون في سوريا.

"الشيء الجيد هنا في الأردن هو أن القانون يدعم المرأة، أما في سوريا فلا! فقد عانيت كثيرًا في سوريا، حيث كان زوجي يضربني حتى ينزف أنفي." (إيمان، 38 عامًا، متزوجة، حضر المفرق)

وقد تم التطرُّق لمسألة التحرش والاعتداء الجنسي باعتبارها حوادث تعرضت لها نساء أخريات، لكن القليل من النساء في الدراسة تعرضن لها. وركزت عدة مناقشات على قصة تناولتها النشرات الإخبارية في الآونة الأخيرة عن امرأة سورية شابة تعرضت للاغتصاب، في حين شملت مناقشات أخرى حوادث معينة تعرضن لها أو تعرّض لها أشخاص يعرفنهم شخصيًّا.

وتمثَّلت الحوادث التي تعرضت لها النساء في المضايقات اللفظية أو مراودات غير ملائمة أشعرتهن بعدم الارتياح. وقد التقى عدد قليل من النساء بمقدمي خدمات اتصلوا بهن فيما بعد وحاولوا إغوائهن جنسيًّا مقابل منحهن المزيد من المساعدات الإنسانية. وفي إحدى الحالات، سمعت إحدى النساء المشاركات في الدراسة عن استغلال أحد المشايخ لامرأة في مجتمعه المحلي أمام ابنها الصغير. ولم تذكر أي من المشارِكات شيئًا عن الإبلاغ عن هذه الحوادث لمقدمي الخدمات، كما هو الحال مع غيرها من الحوادث المتعلقة بالسلامة التي تم تجاهلها أو تجنبها بشكل عام.

"لا أعرف اسم الشيخ أو الجماعة الخيرية، لكن مجموعة من النساء كانت تتحدث فيما بينهن ثم طردهن جميعًا باستثناء واحدة وأخبرها إنه يرغب في تسجيلها. لديها طفل صغير يبلغ من العمر 6 سنوات، لذا أعطى الصبي شيئًا لإلهائه ثم اقترب من السيدة لتقبيلها." (نوال، 43 عامًا، متزوجة، ريف عمان)

الأمن والسلامة في المدارس

رغم وصف النساء المشاركات في الدراسة للعلاقات مع المجتمع الأردني المضيف بأنها إيجابية بشكل عام، فيبدو أنه صار مسرحًا للتوترات بين الأطفال.

"يتعرض الطلاب السوريون للتنمر من قبل الأردنيين. فقد تعرَّض ابن جارتي، على سبيل المثال، للضرب بعصا على مؤخرة رأسه وأصيب بجروح خطيرة. وأعرف فتىً آخر تعرض للضرب وأصيب بكسر في الأنف. كل ذلك لأنهم سوريون." (حياة، 33 عامًا، متزوجة، ريف عمان)

تحدثت النساء عن تعرُّض أطفالهن للتحرش والتنمر على يد أطفال آخرين داخل المدرسة. وذكرن إن الأطفال تعرضوا للمضايقات والتنمر، وفي بعض الأحيان للضرب الجسدي من قبل الأطفال الأردنيين، وعادة ما كان ذلك يحدث ما بين الفترتين. وكانت هناك حالات قالت فيها النساء إن أطفالهن قد تعرضوا للإيذاء أو المعاملة غير العادلة من قبل المعلمين الأردنيين أو غيرهم من موظفي المدرسة.

وفي حال وقوع نزاع بين الأطفال في المدرسة، لم تبلغ عنه سوى عدد قليل من النساء لمعلمي المدارس أو مديري المدارس، وكانت النتائج متباينة. ففي إحدى الحالات، ساعد المعلم في حل المشكلة. ولكن في حالات أخرى، كانوا يقولون، في أحسن الأحوال، إنه لا يوجد شيء يمكنهم القيام به، وفي أسوأ الأحوال، كانوا يلومون الطلاب السوريين على الإساءات التي تلقوها.

ذهَبتُ إلى مدير المدرسة، لكن الشيء نفسه ظل يحدث، لذلك أخبرت ابنتي أن تنظر في الاتجاه الآخر." ((جميلة، 37 عامًا، متزوجة، ريف عمان

79 Al-Shdayfat, "Physical Abuse"; UN Women, "Restoring Dignity and Building Resilience," 8-9; and UN Women, "Gender-based Violence And Child Protection Among Syrian Refugees In Jordan, With A Focus On Early Marriage," New York, 2013.

80 Zaatari, 13.

81 GBVIMS, "GBVIMS Mid-Year Report 2015".

وقد تحدث عدد قليل من النساء أيضًا عن الشبان الذين أتوا إلى الأردن لفترات قصيرة من الزمن بحثًا عن زوجة مؤقتة،[82] حيث ذكرن إن الناس سألوهن إن كانت بناتهن مهتمات بهذا الترتيب. وقال عدد من النساء إن بناتهن قد تعرّضن للمضايقات من قبل الرجال الأردنيين.

وألقى البعض باللوم على النساء لوقوع هذه الحوادث؛ إذ شعرن أن النساء تم استهدافهن لأنهن كن يمشين أو يتحدثن أو يبتسمن بطريقة معينة، أو لأنهن خرجن في الأماكن العامة دون أن يرافقهن أحد. وهؤلاء النساء لم يكن طرفًا مباشرًا في تلك الحوادث. وقد عبرن عن شعورهن بالإحباط وخيبة الأمل والغضب لأن الرجال سيحاولون الاستفادة من وضعهن على هذا النحو.

"إذا تعرضت امرأة للإيذاء الجنسي في العمل، فيمكنها ببساطة ترك عملها. إن التقاليد والقواعد في مجتمعاتنا تلوم النساء دائمًا في مثل هذه الحالات، لذلك من الأفضل أن تلتزم الصمت حتى لا تدمر سمعتها. كنت دائمًا ضد فكرة صمت الضحايا في هذه القضايا، لكن مع مرور الوقت، علمت أن الضحايا يمكنهن تجنب الكثير من المتاعب من خلال التزام الصمت." (فيروز، 24، عزباء، حضر عمان)

وبصفة عامة، قالت النساء إن قضايا السلامة، بغض النظر عن طبيعتها، لم يتم إبلاغ السلطات بها. وفي حالة المضايقات اللفظية، كان السبب الرئيسي في ذلك هو أنهن رأين أن الأمر ليس مزعجًا أو خطيرًا بما يكفي للإبلاغ. وفي حالة المضايقات الجسدية، قالت معظم النساء إن السبب في ذلك هو أن المسألة لم تكن خطيرة بما يكفي، وفي حالات العنف المنزلي لم يكن من المناسب مشاركتها خارج الأسرة، ومع ذلك، كان هناك قلق واسع إزاء تأثير الإبلاغ عن هذه الحوادث على وضعهن القانوني في الأردن.

82 تُعرف هذه الظاهرة أحيانًا باسم 'الزواج الصيفي'، حيث يأتي الرجال، عادة من بلدان الخليج العربي، في إجازة إلى بلدان في أجزاء أخرى من العالم العربي ويتزوجون من شابات من أجل ممارسة الجنس في الإطار الشرعي لدينهم. وتقبل النساء عروض الزواج في كثير من الأحيان بسبب المبالغ المالية التي سيحصلن عليها، فقط ليجدن أنفسهن مطلقات وبمفردهن حيث يعود الرجل إلى بلده الأصلي.

الأمن والسلامة في مخيمات اللاجئين

على الرغم من عدم إجراء مقابلات داخل مخيمات اللاجئين، فقد تحدثت العديد من النساء اللواتي سبق لهن العيش في مخيمات اللاجئين عن ممارسات العنف ضد المرأة التي حدثت هناك. وأفادت عدد كبير من النساء بأن الفتيات الصغيرات في مخيم الزعتري يتم إجبارهن على الزواج لأن أسرهن لا يمكنهم تحمل نفقاتهن. كما تحدثت إحداهن عن إجبار النساء الأرامل على ممارسة الدعارة لإعالة أسرهن.

"غادرت المخيم لأنهم كانوا سيغتصبون بناتي. ولم يكن زوجي يتركنا لنذهب إلى الحمّام بمفردنا. وكان هناك الكثير من الشباب في المخيم بدون آبائهم. وعندما غادرنا خيمتنا، أرسلوا جميعهم أخواتهم لطلب بناتي للزواج، رغم أني أخبرتهن إنهن ما زلن صغيرات." (إيمان، 38 عامًا، متزوجة، حضر المفرق)

وقالت إحدى النساء التي قضت سنوات عديدة في مخيم الزعتري إنها لم تكن تترك بناتها يذهبن إلى أي مكان في المخيم بمفردهن. وفي المرتين اللتين ذهبت فيهما بناتها إلى المدرسة بمفردهن، تتبعهن الشباب وتحرشوا بهن، مما أجبرها على سحب بناتها من المدرسة.

ومع ذلك، فقد ذكرت سيدة أخرى إنه على الرغم من أنها لم تعد تعيش في المخيم، إلا أن بناتها موجودات هناك ولم تواجههن أية مشاكل على الإطلاق وإنهن غير خائفات على سلامتهن. وأشارت واحدة من النساء اللائي قضين عدة سنوات في مخيم الزعتري إلى وجود وحدة لحماية الأسرة هناك من أجل مساعدة النساء في حالات العنف.

"نتردد دائمًا كلاجئين في الإبلاغ عن الحوادث التي نتعرض لها، لأننا لا نريد أن يتم ترحيلنا إلى سوريا. وأطلب دائمًا من أطفالي تجنب المعارك أو المشكلات لأننا لاجئين في الأردن ولا نبغى سوى الأمن والسلام." (سماهر، 40 عاماً، أرملة، حضر عمان)

وقد كان الخوف من إلقاء اللوم عليهن ثم ترحيلهن هو الدافع الرئيسي لعدم الإبلاغ عن المواقف التي كانت النساء المشاركات في هذه الدراسة، أو الأشخاص الذين يعرفنهم، يعتقدن أنها تشكل تهديدًا خطيرًا لسلامتهن ومن ثم تستدعي الإبلاغ عنها. وقد غلبت مسألة إسكات النساء، سواء بسبب الأعراف الاجتماعية أو الخوف من الترحيل أو غير ذلك، على المناقشات التي جرت حول العنف ضد المرأة.

وفيما يخص المشكلات 'الخطيرة' المتعلقة بسلامتهن التي كانت تتعرض لها النساء أو يعتقدن أنها تشكل تهديدًا لسلامتهن في بيئتهن المباشرة، فكُن يتجنبنها عادة بالانتقال إلى مكان آخر. وقد أشارت النساء إلى ذلك باعتباره أحد السبل التي يمكن من خلالها تجنب المواقف التي تنطوي على تهديد وأحد الأساليب التي لجأن إليها رغبةً من تفادي أية مشكلة قد تتسبب في إعادتهن أو إعادة أسرهن الى سوريا. وعلاوة على ذلك، واستجابةً للمضايقات اللفظية والجسدية وغيرها من المخاوف المتعلقة بالسلامة، اتخذت امرأتان خطوات نحو الاندماج بشكل أكبر مع المجتمع المضيف، مثل ربط الحجاب بطريقة مختلفة أو التحدث بلهجة أردنية.

"أشعر فقط بالقلق على ابنتي. وأحياناً أطلب منها ألا تتحدث بلهجة سورية حتى لا يتعرف الآخرون على جنسيتها فيفترضوا أنها ضعيفة ويستغلوها بطريقة سيئة." (حياة، 33 عامًا، متزوجة، ريف عمان)

وفي الحالات التي أبلغت فيها النساء أو أفراد أسرهن عن تعرضهن لتحرشات جسدية، لم تكن هناك حالات تم فيها اعتقال الجناة أو معاقبتهم. وقالت النساء إن عملية الإبلاغ لم تؤد سوى إلى تكبد اللاجئات السوريات المبلغات الكثير من مالهن ووقتهن، فتمنين لو أنهن لم يبلغن عن شيء من الأساس. لذلك، عادةً ما يتم إبلاغ الأصدقاء أو أفراد الأسرة فقط، حيث تقوم النساء أحيانًا بإخبار أزواجهن عندما يشعرن بوجود تهديد جسدي.

"لكن زوج أختي قال: 'لا أريد أية مشاكل ... نحن لاجئون هنا وليس لدينا حقوق.' ولكن الشيخ شجعه على الإبلاغ. فذهب وشكا، لكن دون جدوى ... حيث تم إرساله ذهابًا وإيابًا إلى المحكمة، ودفع المال لفتح ملف القضية، بينما كان الرجل الآخر جالسًا في منزله، ولم يخرج من الأمر بشيء. وكلما مر الرجل الذي كسر ذراع زوج أختي ورآه كان يقول له 'أنت لا تساوي أكثر من رصاصة!' (منى، 50 عامًا، مطلقة، حضر عمان)

بينما شددت العديد من النساء على أن القانون يقف في صف المرأة في الأردن، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالعنف المنزلي، قالت النساء اللائي تحدثن عن عدم الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة إنهن لم يرغبن في التسبب في مشكلة أو يرَين عدم جدوى الإبلاغ لأن الجناة سيذهبون دون عقاب.

وبشكل عام، لم تسفر الحوادث التي تعرضت لها النساء عن حدوث أي تغيير في تصرفاتهن أو تقويض لحركتهن. ففي حين ذكرت بعض النساء إنهن لا يشعرن بالراحة عند مغادرة المنزل، فلم يكن ذلك بسبب حوادث السلامة التي تعرضن لها هن أو الأشخاص الذين يعرفنهم، بل يتعلق بمدى راحتهن الشخصية في الأردن أو معاييرهن الثقافية. وقد ذكرت الشيء ذاته النساء اللائي قلن إنهن يشعرن بالأمان ويتمتعن بحرية التنقل، على الرغم من أية مشكلات واجهنها تتعلق بسلامتهن.

وذكرت النساء إن العنف ضد المرأة قد ازداد سوءًا أو بقي على حاله منذ بداية الصراع في سوريا، فيما أفاد عدد قليل منهن بتراجعه.

"هنا، ارتفعت معدلات العنف ضدنا. يظن الناس أن النساء السوريات معوزات وقد يفعلن أي شيء للحصول على المساعدة." (غصون، 54 عامًا، أرملة، حضر إربد)

العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة

كما نوقش أعلاه في قسم الأمن والسلامة، فإن بعض النساء لديهن تجارب مباشرة مع التوتر بين اللاجئين السوريين والمجتمعات الأردنية المضيفة الذي أدى أحيانًا إلى استخدام العنف. وكانت النساء اللواتي وصفن العلاقات مع الأردنيين بأنها سلبية ممن يعشن في المناطق الحضرية والريفية على حدٍّ سواء. ومع ذلك، كانت هناك من النساء من تحدثن عن علاقات إيجابية تجمعهن بأصدقائهن وجيرانهن الأردنيين الذين قدموا لهن مساعدات مالية في بعض الأحيان، حيث اعتبرنهم شبيهين لهن من الناحيتين الثقافية والدينية.

وعندما تحدثت النساء عن توتر العلاقات بين السوريين والأردنيين، كانت آراؤهن تستند في الغالب على أشياء سمعن الأردنيين يقولونها عنهن، أو عن السوريين عمومًا. وترتبط هذه المشاعر، مثلها مثل المضايقات اللفظية التي أبلغت عنها النساء، بالوضع في الأردن منذ وصول اللاجئين السوريين، أو بكون اللاجئين السوريين فقراء أو قذرين أو عديمي الاحترام.

وقد عبرت النساء عن شعورهن بالإحباط إزاء هذا الأمر، كما أبلغن عن تعرضهن للتمييز كلاجئات سوريات، مثل فرض رسوم أعلى في وسائل النقل أو زيادة قيمة الإيجار. وكانت النساء اللواتي ذكرن إن العلاقة بين السوريين والأردنيين سلبية تحدثن عن عدم احترام الأردنيين للاجئين السوريين، وأشرن إلى أن وضعهن بالفعل سيئ ومن شأن عدم الاحترام الذي يلقينه أن يجعل الأمر فوق احتمالهن.

"لقد حدث ذلك لنا مرة واحدة مع أحد البائعين أثناء وجودنا في السوق، وبعد ذلك سمعناه وهو يلعن السوريين بكلمات جد سيئة. لقد صدمنا لأننا حرفيًا لم نخطئ. من ناحية أخرى، كانت تلك هي التجربة السلبية الوحيدة التي مررنا بها مع الشعب الأردني طوال خمس سنوات من العيش هنا، ومعظمهم ودودين ويعاملوننا بلطف. ولكن بعض اللاجئين السوريين يقومون ببعض الأفعال السيئة التي تجعلنا نشعر بالخجل من أنفسنا." (فيروز، 24 عامًا، عزباء، حضر عمان)

وعندما سُئِلن عن دوافع التوتر بين المجتمعين، ركزت المناقشات على التنافس على الموارد، لا سيما الوظائف والشقق السكنية.[83] وذكرت النساء إن السوريين غالبًا ما يكونون على استعداد للعمل نظير أقل من نظرائهم الأردنيين لأنهم لا يملكون تصاريح عمل، مما يقصي الأردنيين عن نفس الوظائف، أو يدفعهم لخفض أجورهم. ونفس الشيء انطبق على الشقق السكنية: فقد زاد تدفق اللاجئين السوريين من الطلب، مما سمح لأصحاب العقارات برفع قيمة الإيجار.

وأشار عدد قليل من النساء إلى مسألة التنافس على الرجال؛ حيث قلن إن النساء الأردنيات أخبرنهن إنهن يسرقن أزواجهن وأنه كان هناك شعور بالغيرة بسبب هذا الأمر. كما قالت النساء إن السبب في ذلك هو أن المرأة السورية هي أفضل من يطبخ وتعد زوجة مثالية، ولذا يفضلهن الرجال على نظرائهن الأردنيات.

ومع ذلك، عند الحديث عن التجارب السلبية مع الأردنيين، قالت النساء في كثير من الأحيان إنه لا يصح التعميم على الشعب بأكمله بسبب قلة، إذ كانت لديهن تفاعلات إيجابية مع المجتمع الأردني المضيف. وعلى نحوٍ مماثل، وصفت العديد من النساء العلاقات بين اللاجئين السوريين والمجتمع الأردني المضيف بأنها إيجابية، وقلن إنهن تلقين الكثير من الدعم والمساعدة من جيرانهن وأصدقائهن الأردنيين.

"أعرف بعض الأردنيين الذين يتسمون بالود واللطف، مثل مالك المنزل الذي نسكن فيه. فعائلته تعاملنا بشكل جيد للغاية. كما أعرف أشخاصًا آخرين في القرية وأتزاور معهم، فنحن مثل الأسرة. إننا نعيش في هذه القرية منذ خمس سنوات. وأشعر أن الجميع هنا مثل الأهل." (رشا، 42 عامًا، متزوجة، ريف إربد)

83 E Carey, "Access to Housing," 7.

وقد كان منهن من اقترضت المال من أردنيين أو قمن لهم ببعض الوظائف المنزلية (مثل الطبخ أو التنظيف أو المساعدة مع الأطفال) في مقابل المال. وقالت العديد من النساء أيضًا أن المؤجِّرين قد سمحوا لهن بالتأخر في سداد قيمة الإيجار، أو عندما يتمكن من ذلك. وبسبب هذه المساعدات، قالت هؤلاء النساء إن المجتمع الأردني المضيف كان له تأثير أكبر على بقائهن في الأردن من المنظمات الإنسانية أو المساعدات.

وتحدثت النساء اللائي وصفن العلاقات الإيجابية بين السوريين والأردنيين عن أوجه التشابه الثقافية والدينية بين الأردن وسوريا، وأشرن إلى أن أصدقاءهن أو أفراد أسرهن الذين لجأوا إلى بلدان أخرى لم تكن تجربتهم مماثلة.

"أشعر بالأمان والراحة بنسبة 100%. الشعب الأردني مضيف جيد للسوريين. فنحن متشابهون للغاية في الثقافة وأسلوب المعيشة مما يجعلنا نشعر بالراحة إلى حد كبير. وعندما يتعلق الأمر بذلك فلا يوجد مكان مناسب للاجئين مثل الأردن." (أمل، 35، عزباء، ريف المفرق)

وقالت النساء اللائي أشرن إلى حدوث تغيير في العلاقات بين المجتمع الأردني المضيف واللاجئين السوريين إنهن يعتقدن أن العلاقات تتحسن الآن بعد أن بدأ الجميع في التكيُّف وتراجع تدفق اللاجئين. كما أشار العديد من النساء أيضًا إلى أنهن بدأن في التعارف مع جيرانهن الأردنيين وأصبحت العلاقات أكثر إيجابية بعد أن صرن يشعرن بارتياح أكبر في الأردن.

الخلاصة

يسعى هذا التقرير إلى إضافة شيء من العمق والتفصيل إلى فهمنا لحياة النساء والفتيات اللائي يعشن كلاجئات في الأردن؛ إذ يسلط الضوء على تداخل التمييز الهيكلي بين الجنسين مع الفقر وعدم الاستقرار، مما يزيد من مخاطر تعرُّض المرأة للعنف وعزلتها الجسدية، وعلى التفاعل بين هذه العناصر: كيف يؤدي خطر التعرُّض للعنف إلى تقويض عدد كبير من أفراد الأسرة الذكور لحركة النساء والفتيات.

وأُشير إلى العنف المُرتكب ضد النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين باعتباره أحد الأسباب التي جعلت العديد من الأسر تتجنب العيش في المخيمات كلما أمكن ذلك. وأبلغت نساء كثيرات عن علمهن بوقوع تحرشات بالشابات والفتيات خارج المدارس؛ في طريق عودتهن من الحمامات؛ وباستغلال النساء والفتيات من قبل مقدمي الخدمات. وقد أدى انعدام فرص العمل إلى تفاقم هذه المخاطر، مما يجعل النساء يعتمدن على الاقتصاد غير الرسمي وعلى الاقتراض من الجيران والمتاجر المحلية، مما يعرضهن لخطر الاستغلال بشكل أكبر. وعلى الرغم من الجهود الدولية والوطنية المبذولة في هذا الصدد، فما زالت ممارسات العنف تمُر دون عقاب أو حساب. وقد ذكرت النساء إنهن يعرضن عن الإبلاغ بسبب خوفهن من ردود الفعل العكسية؛ ذلك لأن الإبلاغ من شأنه أن يجلب المتاعب لهن ولأسرهن.

وأعرب عدد من النساء عن رغبتهن في الخروج للعمل خارج المنزل، لكنهن اعترفن بأن زيادة المسؤوليات داخل الأسرة تزيد من خطر تعرضهن للعنف اللفظي والجسدي والجنسي.

وغالبًا ما يُنظر إلى النساء والفتيات المعيلات، وصانعات القرار، والمتحركات باعتبارهن تهديدًا مباشرًا للمعايير الذكورية، مما قد يؤدي إلى العنف الجنسي والجسدي، بل والعنف الاقتصادي والقانوني الذي يقوض حرية التنقل والوكالة الشخصية أيضًا.

وبالنسبة للاجئات السوريات اللائي تمت مقابلتهن، فقد ذكرن تحسين سبل العيش والوصول إلى العمل الرسمي والدعم الشامل لهن ولأسرهن كأساس للتمكين والمساواة. فبدون ذلك، ستضطر النساء والفتيات إلى الاستمرار في اتخاذ قرارات وتنازلات قد تعرضهن للخطر وتضعف مجموعة الخيارات والفرص المتاحة أمامهن وقدرتهن على استغلالها والاستفادة منها.

"كل الناس هنا طيبون لكن بعضهم لا يشعرون بما مررنا به. فلا يوجد مكان مثل وطني، لم أكن أعرف معنى الوطن إلا بعد أن غادرته مجبرة." (نادية، 45 عامًا، مطلقة، حضر إربد)

المراجع

Al-Qdah TAK and Lacroix M. "Syrian refugees in Jordan: Social workers use a participatory rapid appraisal (PRA) methodol¬ogy for needs assessment, human rights and community development." International Social Work. 2016;60(3):614-627.

Al-Shdayfat N. "Emotional Abuse Among Syrian Refugee Women In Jordan." Global Journal of Health Science. 2017;9(3): 237-247.

Al-Shdayfat N. "Physical Abuse Among Syrian Refugee Women In Jordan." Middle East J Nurs. 2017;11(1):3-7.

Care International. "Six Years Into Exile: The challenges and cop¬ing strategies of non-camp Syrian refugees in Jordan and their host communities." 2016. https://reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/resources/2016AssessmentoftheSituatio nofUrbanSyrianRefugees%26VulnerableJordanians-FullRep ort.pdf.

Carey E. "Access to Housing and Access to Housing and Tensions in Jordanian Communities Hosting Syrian Refugees." Thematic Assessment Report. REACH. 2014. http://www. alnap.org/resource/19496.

Carrion D. "Syrian Refugees in Jordan: Confronting Difficult Truths." Middle East and North Africa Programme. Chatham House. 2015.

Creative Associates International. "Employer Perspective on the Jordanian Labor Force." March 3, 2014. http://www.amcham.jo/Portal1/Upload/Block/Image/Creative%20Associates%20International%20Report.pdf.

CTV News. Daily life for Syrian Refugees in Jordan: photo essay. 2015. https://www.ctvnews.ca/photo-galleries/daily-life-for-syrian-refugees-in-jordan-1.2487423.

Doocy S, Lyles E, Akhu-Zaheya L, Burton A, Burnham G. "Health service access and utilization among Syrian refugees in Jordan." International Journal For Equity In Health. 2016;15(1): 108.

Gender-Based Violence Information Management System. "Gender-Based Violence Information Management System (GBVIMS) Mid-Year Report 2015 SGBV Sub- Working Group Jordan." 2015. https://reliefweb.int/sites/ reliefweb.int/files/resources/BriefingNoteGBVIMSMid- YearReport2015SGBV-Sub-WorkingGroupJordanpdf.pdf.

Government of Jordan Department of Statistics, "General results of census 2015," http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/ population/census2015/index.htm.

Government of Jordan Ministry of Labour. Departmental Decision Re: Closed Professions in Jordan. October 2016. https://data2.unhcr.org/en/documents/download/59816.

Government of Jordan. "The Jordan Compact: A New Holistic Approach between the Hashemite Kingdom of Jordan and the International Community to Deal with the Syrian Refugee Crisis." February 8, 2016. https://reliefweb.int/ report/jordan/jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and.

Government of Jordan, EU, and UN. "Supporting the future of Syria and the Region: Jordan partnership paper (conference document)." Brussels II Conference, 24-25 April 2018. http://www.consilium.europa.eu/media/34144/jordan-partner¬ship-paper.pdf.

Hashemite Kingdom of Jordan Ministry of Planning and International Cooperation. "The Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2017-2019, (Full Plan)." 2016. http://www.jrpsc.org/.

Howden D, Patchett H, and Alfred C. "The Compact Experiment: Push for Refugee Jobs Confronts Reality of Jordan and Lebanon" Refugees Deeply. December 2017. http://issues.newsdeeply.com/the-compact-experiment.

International Catholic Migration Commission, "UNDOCUMENTED, UNSEEN, AND AT RISK: The Situation Of Syrian Refugees

Lacking Civil and Legal Documentation in Jordan." September 2017. https://www.icmc.net/sites/default/files/documents/resources/jordan-syrian-refugees-legal-documentation-final.pdf.

International Human Rights Clinic (IHRC) and Norwegian Refugee Council (NRC). "Registering Rights: Syrian refugees and the documentation of births, marriages, and deaths in Jordan." October 2015. http://hrp.law.harvard.edu/ wp-content/uploads/2015/11/Registering-rights-report- NRC-IHRC-October20151.pdf.

IHRC and NRC. "Securing Status: Syrian refugees and the docu¬mentation of legal status, identity, and family relationships in Jordan." November 2016. https://reliefweb.int/report/ jordan/securing-status-syrian-refugees-and-documenta¬tion-legal-status-identity-and-family.

International Labor Organization. "Jordan issues first-of-their-kind work permits to Syria refugees in the Arab region." August 2017. http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/news¬room/news/WCMS_568722/lang--en/index.htm.

International Labor Organization, United Nations Development Programme, and the World Food Programme. "Jobs Make the Difference: Expanding Economic Opportunities for Syrian Refugees and Host Communities." ReliefWeb. April 5, 2017. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/jobs-make-difference-expanding-economic-opportunities-syrian-refugees.

International Monetary Fund. "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." September 2016. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1608.pdf.

Jabbar SA and Zaza HI. "Evaluating A Vocational Training Programme For Women Refugees At The Zaatari Camp In Jordan: Women Empowerment: A Journey And Not An Output." International Journal of Adolescence and Youth. 2016;21(3):304-319.

Jordan INGO Forum. "From Promise to Practice: Following through on commitments to support the future of Syria and the region." March 2018. http://testsite.jordaningoforum.org/wp-content/uploads/Promise-to-Practice_Online.pdf.

Karim A and Altman MJ. "10 Facts about the Syrian Refugee Crisis in Jordan." World Food Programme. September 2016. https://www.wfpusa.org/articles/10- facts-about-the-syrian-refugee-crisis-in-jordan/.

MacTavish E. "Barriers of Reporting Sexual Violence in Syrian Refugee Camps." Master's thesis, Royal Roads University, 2016.

Mercy Corps. "Quick Facts: What you need to know about the Syria crisis." Updated February 2018. https://www.mercycorps.org/articles/iraq-jordan-lebanon-syria-turkey/quick-facts-what-you-need-know-about-syria-crisis.

Moser C. "The Gendered Continuum of Violence and Conflict: An Operational Framework." Edited by Caroline Moser and Fiona Clark, Victims, Perpetrators or Actors? Gender, Armed Conflict, and Political Violence. London: Zed Books, 2001.

NRC. "Syrian refugees right to legal identity: implications for return." Briefing note. January 2017. https://www.nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/icla/final-syrian-refugees-civil-documentation-briefing-note-21-12-2016.pdf.

ODI, UNICEF, and UNHCR. "A Promise of Tomorrow: The effects of UNHCR and UNICEF cash assistance on Syrian refugees in Jordan." October 2017. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ODIUNICEFUNHCRCTreportfinalHR71117.pdf, 94.

REACH. "Thematic Assessment Report: Access to Water and Tensions in Jordanian Communities Hosting Syrian Refugees." 2014. https://reliefweb.int/report/jordan/ access-water-and-tensions-jordanian-communities-host¬ing-syrian-refugees-thematic.

Sadek G. "Legal Status of Refugees: Egypt, Jordan, Lebanon, and Iraq." Library of Congress. https://www.loc.gov/law/help/refugees/legal-status-refugees.php.

Saliba I. "Refugee Law and Policy: Jordan." Library of Congress. https://www.loc.gov/law/help/refugee-law/jordan.php.

Samari G. "Syrian Refugee Women's Health In Lebanon, Turkey, And Jordan And Recommendations For Improved Practice." World Medical & Health Policy. 2017;9(2):255-274.

Stave S and Hillesund S. "Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market." International Labor Organization. 2015. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/ public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/ wcms_364162.pdf.

Stephen L. "Syrian Refugees and Food Insecurity in Iraq, Jordan, and Turkey." World Food Programme. 2013. http://docu-ments.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/ wfp256922.pdf.

Su A. "Syrian refugee baby gets life-saving surgery, oth¬ers wait." Washington Post. March 14, 2018. https:// www.washingtonpost.com/world/middle_east/syrian-refugee-baby-gets-life-saving-surgery-others-wait/2018/03/14/53311092-274f-11e8-a227-fd2b009466bc_story.html?utm_term=.08feec80bac5.

Syria Needs Analysis Project. "Legal Status of Individuals Fleeing Syria." June 2013. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf.

UN Women and REACH. "Women Working: Jordanian and Syrian Refugee Women's Labour Force Participation and Attitudes Toward Employment." 2017. http://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20jordan/attachments/publications/jordanian%20and%20syrian%20refugee.pdf?la=en&vs=1300.

UN Women and REACH. "Women's Access to Basic Services in Irbid and Zarqa." 2016. http://jordan.un¬women.org/en/digital-library/publications/2017/4/womens-access-to-basic-services-in-irbid-and-zarqa.

UN Women. "Gender-based Violence And Child Protection Among Syrian Refugees In Jordan, With A Focus On Early Marriage." New York. 2013.

UN Women. "Restoring Dignity and Building Resilience: Monitoring Report on UN Women's Programming in Za'atari Refugee Camp, June–October 2015." Amman, Jordan. 2016.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Azraq Camp Fact Sheet. April 2017. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=251&country=107.

UNHCR. "3RP Regional Refugee and Resilience Plan 2017-2018 In Response to the Syria Crisis, 2017 Progress Report." October 2017. https://data2.unhcr.org/en/documents/download/60340

UNHCR. "External Statistical Report on UNHCR Registered Syrians as of 15 September 2017." September 15, 2017. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=14265.

UNHCR. "Frequently Asked Questions (FAQ): Registration and Documentation (MOI cards) for Syrian Refugees in Host Communities." March 2016.

UNHCR. "UNHCR in massive sorting effort to return ID papers to Syrian refugees." Press release, 17 October 2013. http://www.unhcr.org/en-us/news/makingdifference/2013/10/525fe1569/unhcr-massive-sorting-effort-return-id-papers-syrian-refugees.html.

UNHCR. "Vulnerability Assessment Framework (VAF) in Jordan." https://reliefweb.int/report/jordan/vulnerability-assess¬ment-framework-vaf-jordan-guidance-note.

UNHCR. "Woman Alone: The fight for survival by Syria's refugee women." July 2014. http://www.unhcr.org/ar/53bb8d006.pdf.

UNHCR. Syria Refugee Regional Response, Inter-agency Sharing Portal: Jordan. April 2018. http://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36.

UNHCR Jordan. Jordan Refugee Response. "Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey." May 2015. https:// data2.unhcr.org/en/documents/download/45570.

US Social Security Administration. "Social Security Programs Throughout The World: Jordan 2016-2017." https://www.ssa.gov/policy/docs/progdesc/ssptw/2016-2017/asia/jordan.pdf.

Van Esveld B. "'We're Afraid for Their Future': Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Jordan." Human Rights Watch. 2016. https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/ jordan0816web_0.pdf.

Van Rossum K, Altaher R, and Adawiya R. "Running On Empty II: A Longitudinal Welfare Study of Syrian Refugee Children Residing in Jordan's Host Communities." UNICEF Jordan.

Amman, Jordan, 2017. https://www.unicef.org/jordan/ RunninOnEmptyII-UNICEFJordanSept2017.pdf.

Women's Refugee Commission. "Gender-Based Violence." https://www.womensrefugeecommission.org/gbv.

World Food Programme (WFP). "Assistance to Vulnerable Syrian Refugees and Host Communities in Egypt, Iraq, Jordan, Lebanon and Turkey." 2016. http://www1.wfp.org/operations/200987-assistance-vulnerable-syrian-refugees-and-host-communities-egypt-iraq-jordan.

WFP. "Comprehensive Food Security Monitoring Exercise (CFSME): Registered Syrian Refugees in Jordan." 2016. http://docu-ments.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/ wfp291175.pdf?_ga=2.149505398.1341597863.1504976096- 1750603342.1502915762.

WFP. "WFP Jordan Country Brief." January 2018. https://docs.wfp.org/api/documents/788b342281fc434d8688c9148d4659e4/download/?_ga=2.234167518.1758295949.1522766952- 1952215060.1522766952.

World Humanitarian Summit. "Community Consultations On Humanitarian Aid: Findings From Consultations Within Syria And Among Syrian Refugees In Jordan." Presented in Istanbul, Turkey: May 23-24. 2016. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Communication%20with%20affected%20communities-Syria%20Country%20Report.pdf.

Zaatari Z. "Unpacking Gender: The Humanitarian Response to the Syrian Refugee Crisis in Jordan." New York: Women's Refugee Commission. March 2014. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UnpackingGender-WRC.pdf.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي هيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتعد الهيئة النصير العالمي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أُنشأت لغرض تسريع وتيرة التقدُّم في تلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ إذ تعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على وضع القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وتقف الهيئة وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة بين الجنسين هدفًا أساسيًّا في التخطيط والميزنة الإنمائية الوطنية. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق ودعم عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

UN WOMEN

Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
Tel: +1-646-781-4400
Fax: +1-646-781-4444
www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen